مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤٠٣**

يوم الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد كوان	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	بنغلاديش	السيد أحسان
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	موريشيوس	السيد لتونا
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونت

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2001/983 و Corr.1)

01-61140 (A)
0161140

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2001/983 و Corr.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا وإندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة والبرازيل والبرتغال وبروني دار السلام وبلجيكا وتايلند وجمهورية كوريا والفلبين وفيجي وكمبوديا وماليزيا والمكسيك وموزامبيق ونيوزيلندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد دوث (استراليا)؛ والسيد طيب (إندونيسيا)؛ والسيد دونيغي (بابوا غينيا الجديدة)؛ والسيد فونسيكا (البرازيل)؛ والسيد سيكساس دا كوستا (البرتغال)؛ والسيد سربيني (بروني دار السلام)؛ والسيد دي رويت (بلجيكا)؛ والسيد كاسمسارن (تايلند)؛ والسيد سون جون - يونغ (جمهورية كوريا)؛ والسيد مانالو (الفلبين)؛ والسيد نيدو (فيجي)؛ والسيد أوتش بوريث (كمبوديا)؛ والسيد حسمي (ماليزيا)؛ والسيد نافاريتي (المكسيك)؛ والسيد دوس سانتوس (موزامبيق)؛ والسيد مكاي (نيوزيلندا)؛ والسيد أكاساكا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام ومدير إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد فييرا دي ميللو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد مري الكاتيري، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الثانية لتيمور الشرقية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد الكاتيري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد ماتس كارلسون نائب الرئيس للشؤون الخارجية وشؤون الأمم المتحدة في البنك الدولي.

نظرا لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كارلسون إلى الجلوس إلى طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن

مجلس الأمن بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس يوافق على توجيه الدعوة، إلى السيد زيفيرين ديابر، المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

نظرا لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد ديابر إلى الجلوس إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، الوثيقة S/2001/983 و Corr.1.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام، يحيل فيها رسالة من رئيس الجمعية التأسيسية لتيمور الشرقية، ومعروض على أعضاء المجلس نسخ فوتوغرافية منها.

في هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد سيرجيو فييرا دي ميللو الممثل الخاص ومدير الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية. وأعطي الكلمة الآن إلى السيد سيرجيو فييرا دي ميللو.

السيد فييرا دي ميللو (الممثل الخاص ومدير الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية) (تكلم بالانكليزية): بالرغم من انقضاء ثلاثة أشهر فقط على آخر فرصة أتيحت لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس، فإني أقدم الآن إحاطتي الإعلامية في ظل حالة مختلفة اختلافا جذريا في تيمور الشرقية. فلقد شهدت هذه الأسابيع الماضية قفزة نوعية إلى الأمام كانت أكثرها إثارة في العملية التي عهد بها المجلس إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية - منذ سنتين تماما - لتحويل السلطة إلى ما سيصبح في نهاية المطاف دولة تيمور الشرقية المستقلة استقلالا تاما.

ولن ألجأ في إحاطتي الإعلامية إلى تكرار مضمون تقرير الأمين العام، بل سأقوم بدلا من ذلك، بتقديم المزيد من بعض التعليقات الشخصية على التوصيات الواردة فيه. وأعتزم، بوجه خاص، أن أخصص بعض الوقت إلى موجز خطتنا الرامية إلى إيفاد بعثة تخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية التي نعتبرها ضرورية لكفالة أن يصبح الاستقلال التام لتيمور الشرقية حقيقة سياسية أكثر منها مجرد مناسبة احتفالية في الواقع.

وغني عن البيان، أننا نأمل في أن يوافق المجلس معنا على أن ما سنقدمه اليوم، وما قرأه الأعضاء في تقرير الأمين العام، يشكل بالفعل أفضل نهج ممكن: معتدل ومركز وعملي وقبل كل شيء ضروري.

وقبل أن أبدأ في إحاطتي ذاتها، اسمحوا لي بأن أعرب عن سروري العميق لأن جلسة اليوم تنعقد برئاسة رئيس مرموق هو وزير خارجية جمهورية أيرلندا كووين، وهي دولة ما فتئت صديقة ثابتة حكومة وشعبا لتيمور الشرقية على مر السنين. فشكرا لكم، يا سيادة الوزير، لتشريفكم تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بحضوركم معنا اليوم.

وأخيرا، أود أن أقدم عددا من شركائنا الخُلَّص الذين ما فتئوا يعتبرون جزءا لا يتجزأ من العملية التي جعلتنا نصل إلى ما نحن عليه اليوم. يجلس إلى جانبي السيد ماري آلكاتيري، وهو كما يعلم الأعضاء، رئيس مجلس وزراء الحكومة الانتقالية الثانية لتيمور الشرقية. وهو أيضا الأمين العام لجبهة فريتيلين، التي فازت بأكبر عدد من الأصوات في انتخابات ٣٠ آب/أغسطس. والسيد آلكاتيري هو رجل ناشط؛ وتشمل حقائبه الأخرى الاقتصاد والتنمية، فضلا عن

المسائل المتعلقة بالنفط في بحر تيمور، بالإضافة إلى مسؤولياته كعضو في الجمعية التأسيسية. معنا أيضا السيدة فيرناندا بورغيس، وزيرة المالية الجديدة والعضو المستقل في الحكومة، بالإضافة إلى السيد فرناندو دي آراوجو نائب وزير الخارجية والتعاون وزعيم الحزب الديمقراطي، الذي كان ترتيبه الثاني في الاقتراع.

وخلافا لما يقوله الكثيرون من الرافضين، فإن الحملة الانتخابية واليوم الذي جرى فيه الاقتراع، بالإضافة إلى الأيام التي سبقت إعلان النتائج، قد مرت كما كنا نثق بها بطريقة سلمية وتتسم بالوقار بشكل ملحوظ. لقد كانت عملية حظيت بثناء المراقبين الخارجيين على نطاق واسع، بما في ذلك مجلس الأمن.

وكما يعلم المجلس، قام أعضاء الجمعية التأسيسية المؤلفة من ٨٨ عضوا بحلف اليمين في ١٥ أيلول/سبتمبر ، وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، تم بصورة رسمية تشكيل الحكومة الجديدة لتيمور الشرقية، التي تدعى الآن مجلس الوزراء.

إن إنشاء الجمعية التأسيسية المنتخبة ديمقراطيا وتشكيل فرع تنفيذي يعكس بوجه عام نتيجة التصويت، يشكل حدثا يتسم بأهمية كبرى بالنسبة لتيمور الشرقية. ولم يسبق مطلقا أن منحت تيمور الشرقية هذه الحقوق الأساسية: قدرة أبناء شعبها على اختيار من يحكمهم بأنفسهم. ويرمز ذلك إلى الانتقال الحاسم إلى الأمام نحو الاستقلال التام.

وفي هذه المرحلة، تعتبر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بكل وضوح، بمثابة بعثة تعمل على دعم الحكومة. ويقوم التيموريون الشرقيون أنفسهم حاليا باتخاذ جميع القرارات الإدارية، في إطار المعايير المنصوص عليها في القرارين ١٢٧٢ (١٩٩٩) و ١٣٣٨ (٢٠٠١)، والصلاحيات الموكلة إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وينسجم ذلك مع هدفنا المعلن المتمثل في استعمال الفترة الممتدة من الانتخابات وحتى الاستقلال لإجراء عملية تجريبية، إن صح التعبير، تتحمل فيها المسؤولية الفعلية حكومة وطنية نأمل أن تحافظ على تركيبتها بعد الاستقلال، إلا أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تواصل تقديم أكبر درجة ممكنة من الدعم والتوجيه والشراكة.

وقد قام الأمين العام في الرسالة التي وجهها إلى الرئيس البارحة، بإعلام المجلس بأن الجمعية التأسيسية صوتت في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر بأغلبية ساحقة على أن توصي الأمين العام بأن يكون تاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ هو موعد استقلال تيمور الشرقية. وهذا التاريخ، إذا وافق عليه المجلس، سيشهد نهاية الإدارة الانتقالية ونقل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى المؤسسات المكلفة بذلك دستوريا في تيمور الشرقية. وبعبارة أخرى، إذا ما وافق المجلس على هذا التاريخ، فإن مطلب تيمور الشرقية القديم العهد سيتحقق بعد ٢٠٠ يوم تماما من الآن. أما كيف ستستخدم هذه الأيام الـ ٢٠٠، سواء في الإعداد لهذه المناسبة الهامة وكذلك في الإعداد لما سيحدث بعد ذلك، فسيكون له أكبر تأثير ملحوظ على الكيفية التي سنتذكر بها هذه الأشهر الـ ٢٤ التي انقضت على قيام المجلس بإنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

ولقد ذكرت منذ هنيهة، أنه مع انتقال السلطة إلى مؤسسات تيمور الشرقية، تأتي أيضا الزيادة التي لا مفر منها في المسؤولية. وإن أكثر الجوانب المرهقة لهذا الانتقال سيكون العمل على مواءمة الأنشطة التي ستضطلع بها الحكومة الجديدة مع الموارد المحدودة. وكما تعلمون، فإن هذه المهمة هي مهمة معقدة وبغيضة بل وتدعو إلى الإحباط. وإن وضع ميزانية تبلغ حوالي ٦٥ مليون دولار في بلد تتنافس فيه المطالب الكثيرة كتيمور الشرقية قد اضطرنا إلى اتخاذ أشد القرارات قسوة.

وسوف يتبدى ذلك بوضوح أكبر عندما تبدأ عملية تخفيض عدد الموظفين الدوليين في الإدارة العامة في تيمور الشرقية - وهي عملية بدأت بالفعل - في إحداث أثرها المزعج. وينبغي ألا يكون ذلك مفاجئا لنا عندما نواجه وضعا وشيكا لن يتم فيه الحفاظ بعد الاستقلال على الدعم الذي تقدمه هذه البعثة، التي تبلغ ميزانيتها ١٠ أضعاف الميزانية الوطنية لتيمور الشرقية. وسيكون إجراء تعديلات أمرا لا مفر منه.

ويتمثل هدفنا في الوقت المتبقي حتى الاستقلال، في تقليل هذا الأثر السلبي إلى أدنى حد ممكن، والسعي في الوقت نفسه إلى كفالة الجوانب الإدارية التي تعتبر حاسمة لبقاء الحكومة واستقرار الدولة الجديدة بصورة كافية بعد انتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والتأكد في الوقت نفسه من أن نكون في وضع جيد يمكننا من مواصلة المهام الحاسمة المتمثلة في مساعدة التيموريين الشرقيين على تولي مهامهم تدريجيا.

ومن العناصر الأساسية لعملنا في الوقت المتبقي، إدارة التقليص المنظم والرشيد لموظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في مواقع الإدارة العامة تمشيا مع الأرقام المقدمة في تموز/يوليه من الأمين العام في تقريره الأخير إلى المجلس. وقد تحقق هدف ٣٥ في المائة المحدد لتشرين الأول/أكتوبر الحالي وسيتحقق هدف ٧٥ في المائة لدى الاستقلال.

ثمة ثلاثة عوامل حاسمة في إدارة هذه العملية. أولها، أننا يجب أن نتجنب أي اندفاع لا مبرر له في التخفيض في نظام تقديم الخدمات الحكومية. وثانيها، أنه يلزم حد أدنى من الدعم المستمر حتى يكفل عدم تواني الحكومة الجديدة. وسأتطرق لاحقا إلى هذه النقطة بمزيد من التفصيل. وأخيرا، نريد إشارة واضحة من المجلس بالنسبة لموافقته على طبيعة البعثة الخلف التي نقترحها.

وتحقيق ذلك سوف يتيح لنا البدء، في الوقت المناسب، باختيار الموظفين اللازمين للمساعدة في أداء المهام الأساسية. وواضح أن هذا الأمر سيكون حاسما. وقد أشرت من قبل إلى أن أحد الدروس الأولية التي تستفيدها الأمم المتحدة من إيفاد بعثة على شاكلة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية هو أننا بحاجة إلى أن نكون قادرين على انتقاء وتعيين الأفراد بقدر من الفعالية والسرعة أكبر مما هو الآن، من بين ذوي المهارات اللازمة للوظائف المطلوبة وممن لديهم القدرة على تحويل تلك المهارات إلى قدرة محلية.

ووفق ما هو مقترح فإن البعثة الخلف للإدارة الانتقالية تركز على أمن الدولة الجديدة. وبأبسط معاني الكلمة فإن الأمن يظل سببا قليلا للانشغال. إذ لم تحدث توغلات حدودية خلال فصل الجفاف في هذا العام - الذي يتصادف أنه قرب من نهايته - وذلك نتيجة لاستجابتنا الصارمة لتهديد العام المنصرم، الهام والقاتل، بينما تؤدي القوات المسلحة الإندونيسية الآن عملا أكثر حسما تجاه الميليشيات العنيدة في تيمور الغربية. وفيما يتعلق بمعدلات الجريمة الوطنية فلعلي أقول إنها مما تحسدنا عليه حكومات كثيرة.

وسيظل الحفاظ على الأمن الداخلي، عند الاستقلال، المسؤولية الأولى للشرطة المدنية الدولية، وإن كان ذلك مع زيادة اشتراك إدارة الشرطة الوطنية التي ننشئها الآن. وهذا أكثر مما كان عليه الوضع بالنسبة لقوة الدفاع حيث كانت شرطة تيمور الشرقية في واجهة كفالة الأمن في يوم الاقتراع. فقد نفذت واجباتها ذات الصعوبة المحتملة بأسلوب متميز، وإن رؤيتها السامية وطبيعتها الطيبة وأداؤها

المهني – وهي صفات لا توجد دائما لدى قوات أكثر منها نضجا – زادت إشراقا في يوم مشرق أصلا.

ونحن نزمع مع إجراء تخفيض في قوة عنصر الشرطة المدنية بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا – أي ٤٠٠ ضابط شرطة – فيما بين الوقت الحاضر والاستقلال، ليصل المجموع في ذلك اليوم إلى ٢٤٠ ١ فردا. ثم يخفض هذا العدد تدريجيا كلما اكتسبت إدارة شرطة تيمور الشرقية مزيدا من القدرة التشغيلية.

سأقصر تعليقاتي على شرطة تيمور الشرقية المستقلة إلى تعليقين. أولا – وهذه هواية أخرى من هواياتي – نحن بحاجة إلى إصلاح مطلق لنهجنا إزاء نشر الشرطة الدوليين كي نكفل أن تقوم هذه المؤسسة الأهم على أسس متينة. فمن الأمور الحيوية لنجاح هذا العنصر من عناصر البعثة ألا ننشر إلا الشرطة الذين يحملون أنسب المؤهلات.

والتعليق الثاني، كما ورد في التقرير، أن من الممكن أن يكون الهدف الراهن وهو قيام شرطة قوية في تيمور الشرقية قوامها ٠٠٠ ٣ فرد هدفا مفرطا في السخاء. فإذا كان الأمر كذلك، وإذا تقرر عن طريق التشاور مع مجلس الوزراء أن يخفض الحجم الكلي النهائي لإدارة شرطة تيمور الشرقية، فستكون لذلك نتائج حميدة واضحة من حيث تكلفة الانتشار الكامل وسرعته.

وإلى أن يستطيع التيموريون الشرقيون الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن صون أمنهم الداخلي بواسطة قوة شرطة فعالة وغير فاسدة، سيكون من الصعوبة البالغة أن يترك المجتمع الدولي مسؤولياته في هذه المنطقة. ومهما بلغت تكاليف التزامنا في هذا الصدد ومهما استغرق من وقت فإن من أفسد صور التدبير أن يقال قبل الأوان إن المهمة أنجزت.

ونقترح أيضا أن يصل عدد عنصر الأمم المتحدة العسكري لدى الاستقلال إلى ٠٠٠ ٥ فرد، أي بتخفيض قدره ٤٤ في المائة تقريبا عن القوة المأذون بها حاليا. والغرض من هذا العنصر هو مواصلة كفالة الأمن الحدودي ريثما ينتهي التشكيل الكامل لقوة دفاع تيمور الشرقية وتدريبها، وما دام تنامي الاتجار غير المشروع وسائر أشكال الجريمة على الحدود مستمرا، وما دام الاعتقاد سائدا بأن بقايا الميليشيات المسلحة في تيمور الغربية ما زالت محتفظة بعزمها على العبور إلى تيمور الشرقية وإلحاق الأذى – رغم الترحيب، كما قلت آنفا، بتزايد العمل الإندونيسي لإنفاذ القانون.

لقد انتقلت قوة دفاع تيمور الشرقية الآن إلى مركز تدريبها الجديد الذي يعمل بالكامل منذ حزيران/يونيه المنصرم. وزيدت الكتيبة الأولى رسميا عقب انتهاء تدريبها الأساسي وهي في طريقها إلى القيام بمهامها كاملة. وفي تطور هام وإن كان غير واضح بشكل كبير، أمرتُ بأن تقوم فرقة صغيرة من الجنود التيموريين الشرقيين بعملها في كل أنحاء البلد طوال الأسابيع الأخيرة من الحملة الانتخابية وفي اليوم المقرر للانتخابات. ومع أن عدد الرجال قليل فقد كان تأثير رؤيتهم يطمئن سكان تيمور الشرقية إلى حد كبير. وكانوا مصدر فخر في ذلك اليوم ومصدر تفاؤل بأن لدى تيمور الشرقية قوة مسلحة صغيرة ولكن فعالة ولا دخل لها بالسياسة.

وسوف تنتشر أول كتيبة من قوة دفاع تيمور الشرقية في القطاع الشرقي من تيمور الشرقية في أوائل العام القادم بعد أن تخلي قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المنطقة، وستكون جاهزة لمهامها التنفيذية في حزيران/يونيه. ووفق الجدول الحالي لن تبدأ الكتيبة الثانية عملها إلا في أواخر عام ٢٠٠٣، بينما لن تكون القوة بأكملها جاهزة إلا في أواسط عام ٢٠٠٤. ومن ثم قد يرغب المانحون في النظر في تسريع تمويلهم الرأسمالي لهذه الممارسة ليتسنى تسريع الانسحاب النهائي للقوات العسكرية الدولية من تيمور

الشرقية وأنا أدرك تماما أن التكاليف العسكرية تشكل القسم الأكبر من نفقات أي بعثة للأمم المتحدة.

وإذا كان وجود قوة عسكرية قادرة هو أحد وسائل توفير قدر من الأمن فلا يزال الأكثر فعالية هو إقامة علاقات ثنائية معقولة على أساس الاحترام المتبادل وتحديد المصالح المشتركة. وهذا هو ما ترمي إليه قيادة تيمور الشرقية مع إندونيسيا بمساعدة من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. ففي ١٢ أيلول/سبتمبر قابلتُ ومعي مري الكاتيري وخوسيه راموس يورتا، وزنانا غوسماو، الرئيسة الجديدة لإندونيسيا، السيدة ميغاواتي سوكارنوبوتري، كما قابلنا وزيرها المنسق للشؤون السياسية والأمنية ووزير خارجيتها. وهيأ الاجتماع لما أرجو أن تكون فترة إنعاش ووئام متزايد في تطوير العلاقات بين الجارتين. وسيتدعم هذا في الأسابيع المقبلة بسلسلة من الاجتماعات بشأن سلسلة كبيرة من القضايا ذات الاهتمام المشترك. كما أننا نعمل في سبيل عقد مناقشة أخرى رفيعة المستوى، في كانون الثاني/يناير المقبل، نرجو أن تصفى فيها الحسابات في عدد من هذه القضايا.

قبل قرابة أسبوعين قام نائبي بزيارة إلى جاكارتا، متابعة للاجتماع بالرئيسة الإندونيسية، لإجراء مناقشات تركز حصرا على قضايا العدل. وبينما استجاب النائب العام الجديد لاقتراحنا بعقد اجتماعات عمل شهرية بقصد تحريك الكثير من القضايا المعلقة والمعقدة المتصلة بالجرائم الخطيرة التي تشمل إندونيسيا وتيمور الشرقية معا - ومنها التعاون القضائي والدعم الذي سنواصل تقديمه إلى محكمة حقوق الإنسان المخصصة الجديدة التي قررت الرئيسة ميغاواتي إنشاءها، بقصد أن تقدم للمحاكمة أول مجموعة من المتهمين حددها النائب العام في العام الماضي - يظل ما يتعين إنجازه في هذا المجال كثيرا جدا.

إن الأحداث التي وصفتها ما هي إلا تطورات إيجابية أرحب بها إيما ترحيب. غير أننا إذا أردنا إثبات خطأ المتشائمين فلنكن واضحين في أنه لا يمكن إحراز تقدم حقيقي إلا بأعمال ملموسة.

ولا تزال هناك قضايا معلقة أكثر من اللازم تؤثر على جانبي الحدود وتتطلب حلا. وتتضمن التعاون في التحقيق مع مرتكبي الجرائم الخطيرة في تيمور الشرقية ومحاكمتهم؛ والقضايا عبر الحدود، بما فيها ترسيم الحدود الرسمية؛ والانتهاء من مسألة المعاشات التقاعدية للموظفين الإندونيسيين السابقين، التي أحرز تقدم كبير بشأنها؛ وضمان إمكانية الوصول الكافي أرضا بين جيب اويكوسي والمناطق المتاخمة له في تيمور الشرقية؛ وقضايا أخرى كثيرة. ونود أن نستغل الـ ٢٠٠ يوم القادمة لكي نحصل على إجابات لأكبر عدد ممكن من هذه القضايا قبل الاستقلال.

كذلك تم إحراز تقدم في تشجيع عودة اللاجئين والعمل على عزل الميليشيات المتطرفة التي تشعر دائما بالمرارة ولا تقبل العدول عن موقفها. وشهد شهر تشرين الأول/أكتوبر أكبر عدد من العائدين شهريا - وهو ٣ ٢٣٣ لاجئ - منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠٠، وبذلك يكون إجمالي عدد العائدين ١٨٨ ٦٤٦ نسمة منذ شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وربما أسهم عدد من العوامل في هذا التطور الذي نرحب به، ومن بين هذه العوامل إجراء الانتخابات بطريقة سلمية وزيادة التعاون مع السلطات الإندونيسية وعملية المصالحة التي يشجعها قادة تيمور الشرقية مع تأييدنا الكامل، وبخاصة من خلال المشاركة الدائمة من جانب رئيس الأفراد التابع لي. ونتوقع عودة المزيد قبل حلول موسم الأمطار وفترة عيد الميلاد ويجب أن نواصل بذل جهودنا لإيجاد حل سريع للبؤس الذي طال أمده أكثر من اللازم بين الآلاف العديدة من اللاجئين الذين ما زالوا يعيشون في خوف وفقر في تيمور الغربية.

ولكـي نعـزز السـلم والاسـتقرار الحـاليين، مـن الضروري أن نتطرق إلى مسألة المطالبة بالعدالة والحاجة إلى المصالحة بحيث تدعم كل منهما الأخرى. ولا نزال نعمل مع شركائنا التيموريـين بشـأن مجموعـة مـن الـبرامج الـتي تهـتم بالمصالحة والتدخل المبكر بهدف منع تفاقم الخلافات فتصبح عنفا متفشيا. والعنف الذي استمر من انتهاكات عام ١٩٩٩ ظل ضئيلا إلى الآن، رغم أن التحديات قد تزداد نظرا لعودة عـدد أكـبر وحـالات أصعـب مـن اللاجئـين أثنـاء الأشـهر القادمة.

وبعـد إجـراء مشـاورات واسـعة النطـاق، صـدرت تعليمـات في تمـوز/يوليـه بإنشـاء لجنـة للاسـتقبال والصـدق والمصالحة، ومن المتوقع أن يجري الانتهاء من اختيار المفوضين الإقليميـين والوطنيـين بحلـول الأسـبوع الأول مـن كـانون الأول/ديسمبر.

وستيسر اللجنة المصالحة عن طريق السماح لضحايا حقوق الإنسان ومرتكبي الجرائم والشهود بالإدلاء بأقوالهم الشخصية، التي ستجمع في تقرير. وسيكون الهدف الرئيسي الآخر منح مرتكبي الجرائم الأقل خطورة فرصة الدخول في آليات للمساومة ترتكز على المجتمع المحلي بـدلا مـن نظـام العدالة الرسمي.

ومـن الواضـح أن هـذه الإجـراءات لـن تطبـق علـى جرائم القتل أو الاغتصاب أو الجرائم الخطيرة الأخرى، الـتي ستظل ضمـن الاختصـاص القضـائي المطلـق لنظـام المحـاكم. وستكون فترة ولاية اللجنة سنتين. وستغطي كل الفترة من ٢٥ نيسـان/أبريـل ١٩٧٤ إلى ٢٥ تشـرين الأول/أكتوبـر ١٩٩٩ وستمول تمويلا كاملا من الإسهامات الطوعية.

وأخيرا، وأهم ما في الأمر، أنني أود أن أتناول مسألة مـا نـأمل، نحـن التيموريـون الشـرقيون والأمـم المتحـدة، أن تكـون عليـه العنـاصر المدنيـة في البعثـة الخلـف. فسـتتضمن مكاتب اعتيادية، مثل الشؤون السياسية وحقوق الإنسان، التي تدعم الممثل الخاص للأمين العام في العمليات التقليدية وعناصر إدارة البعثة.

ومع ذلك، أود أن أركز بصفة خاصة على مجال قد يتطلب إيضاحا أكثر من غيره مـن العنـاصر، وهـو الهيكـل المقترح لتناول الجرائم الخطيرة التي ارتكبـت أثنـاء أحـداث العنف التي وقعت عام ١٩٩٩. وتقرير بعثة مجلس الأمن إلى تيمـور الشـرقية وإندونيسـيا، المؤرخ تشـرين الثـاني/نوفمـبر ٢٠٠٠، أشار بحق إلى الصعاب الهائلة. التي كنا نواجهها في التعامل مع الجرائم الخطيرة. وبالمثل، ظهرت أوجه القلق هذه في الحض على معالجة هذه المسـألة بفعاليـة، وورد ذلـك في قرار مجلس الأمن ١٣٣٨ (٢٠٠١).

وقد نظرنا إلى أوجـه القلـق هـذه بجديـة. وبالتـالي، نسعى إلى إعادة هيكلة نهجنا، فنتعامل مع الجرائم الخطيرة بصورة أكثر مباشرة داخل اختصاص مكتبي. ونفعل ذلك لا لنضمن تناول هذا المجال بكل ما في استطاعتنا من فعالية وكفاءة فحسب بل لإضفاء الصبغة الدولية المميزة لمسؤولية معالجة هذه المسألة.

ومما لا شك فيه أن هناك تقدما في هذا المجال. وكما يذكر الأمين العام في تقريره، فصدر ٣٢ حكما واتهم ٦٢ شخصا بجرائم ضد الإنسانية. وهناك آفـاق جديـدة يجـري استكشافها في الاختصاص القضائي بأول اتهام على الإطلاق في جريمـة الإبـادة يصـدر بشـأن الجرائـم المرتكبـة في جيـب أويكوسي. وبعبارة أخرى، يمكن إحراز التقدم الحقيقي. وقد صدرت الاتهامات الأولى على نحو أسرع بكثير وبتكلفة أقل بكثير مما كان عليه الحال في لاهـاي أو أروشـا. ويجـب أن نضمـن إمكـان زيـادة ترسـيخ العمليـة. وبالتـالي اقترحنـا أن يكون لعملية إعادة الهيكلة هذه وجود مستمر ومؤكـد في

تناول الجرائم الخطيرة. وإن كان على مستوى أقل ولفترة محدودة.

وأود الآن أن انتقل إلى مجموعة الدعم المدني المقترحة. ويجدر بنا أن نؤكد أن ولاية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية بإنشاء إدارة مدنية وطنية والمساعدة على تطوير خدمات اجتماعية مدنية ودعم بناء القدرات كانت أمرا لم يسبق له مثيل في نطاقه وبدأ بعد ما يقرب من دمار شامل حل بتيمور الشرقية. والسنتان اللتان انقضتا على إنشاء الإدارة شهدتا تقدما كبيرا. ومع ذلك، فإن قاعدة الموارد البشرية المحدودة والمتاحة والافتقار إلى مؤسسات الدولة الكاملة في أرياف تيمور الشرقية في ظل حكم إندونيسيا جعلا من المتعذر علينا إنشاء هياكل حكومية مكتفية ذاتيا خلال مدة سنتين فقط.

وفي إحاطتي الإعلامية السابقة للمجلس، ذكرت أنه لا يمكننا أن ندير ظهرنا ببساطة للإدارة الحكومية الوليدة أو أن نعرض للخطر الاستثمار الذي قدمته الدول الأعضاء إلى الآن. ونحن نعمل حاليا مع الحكومة الانتقالية الثانية على التعرف على احتياجات جميع الوزارات من الموارد البشرية، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبينما أن النتائج الشاملة غير متاحة إلى الآن، فمن الواضح أنه ستكون هناك حاجة إلى ما مجموعه ٣٠٠ منصب، وأغلبيتها في المجالات المتعلقة بالتنمية البشرية وتخفيض حدة الفقر، وستمول من الموارد الطوعية، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف.

ومع ذلك، بعض مجالات الإدارة حاسمة بالنسبة لبقاء الحكومة ككل ولاستقرارها السياسي، ويجب أن نضمن دعمها لفترة زمنية معينة من خلال الأنصبة المقررة في الميزانية. وكما يعلم المجلس، فقد درسنا هذه المسألة منذ آذار/مارس الماضي. وهناك مجموعة من الدراسات آخرها تقرير تقدير الموارد البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا – توضح أن استقرار الحكومة سيعتمد على الخبرات الدولية في المجالات التالية: المالية والنظم القضائية والقانونية والخدمات الأساسية للبنية التحتية والنظم الأساسية التنظيمية والإدارية والنظم السوقية ونظم المشتريات المركزية. وهي تشبه الوظائف الحيوية التي تعتمد عليها هيئة الحكومة. وأعتقد أن أي فشل من جانب الإدارة العامة سيكون فشلا للأمم المتحدة. وقد تكون هذه كلمات شديدة اللهجة، إلا أننا لا يمكن أن نتوقع أنه في ظرف سنتين يمكن إنشاء حكومة من القاعدة إلى القمة بحيث تبقى معتمدة نفسها.

ولهذا، فلننه هذا العمل. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن التيموريين لا يريدون الاعتماد على الدعم الدولي مدة طويلة دون داع. وبالمثل، يمكنني أن أذكر بثقة أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وقيادة التيموريين الشرقيين والخدمة المدنية ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهم مقتنعين بالإجماع بالمخاطر الكبيرة التي تصاحب انسحابا شديدا للدعم الدولي الجوهري.

ولهذا، أعتقد أن الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام اقتراح منصف، وهو نسبيا اقتراح متواضع. فكل ما يطلب لضمان أقل درجة من الخبرة في المجالات الحاسمة التي ذكرتها الآن هو مجموعة دعم مدنية تتألف من حوالي ١٠٠ من الخبراء من بين ما ذكرته قبلا وهو ما يصل إلى ٣٠٠ شخص. وستكون من ضمن خطة مهمة مجموعة الدعم المدنية عملية تدريب الموظفين التيموريين أيضا وتسليم الأمور لهم في أذقرب وقت ممكن.

وأدرك أن عناصر البعثة الخلف غير مسبوقة، ولكن ذلك أمر طبيعي، لأن قدرا كبيرا من ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية كان غير مسبوق.

في الختام أقول إننا بلغنا مرحلة متقدمة جدا في عملية التخطيط للبعثة الخلف. وسنواصل إبلاغكم بالتقدم الذي نحرزه بصدد استكمال وإضافة التفاصيل لتلك الخطط، وهي عملية نثق بأنها ستنشط في الأسابيع القادمة حينما يكتمل تشكيل الحكومة الانتقالية الثانية - وعمرها، حسبما تعلمون، شهر واحد ونيف فقط.

ويقال في بعض الأوساط إن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أصبحت قاب قوسين أو أدنى من تحقيق النجاح للأمم المتحدة. ومع الشعور بالفخر لسماع هذا الإطراء، سيدي الرئيس، معالي الوزير، إلا أن هذا الحكم سابق لأوانه، ويقينا لست أنا الذي أطلق هذا الحكم، ولكني أقول إن أمامنا فرصة أكبر بكثير لضمان أن تكون الحالة كذلك إذا سمحنا لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالخروج بناء على استراتيجية - على حد التعبير المستخدم في جلسة للمجلس. وتلك الاستراتيجية هي، وأشدد على ذلك، العرض الذي قدمه الأمين العام لكم.

وبعبارة أخرى، ومع أن المرحلة الحالية التي بدأناها تكاد تقترب من الاكتمال مع اقتراب موعد الاستقلال، فإن المهمة التي قررنا جميعا أن ننجزها لم تكتمل حتى الآن. نحن بحاجة لضمان أن يسفر استثمارنا الجماعي والملهم بصورة حقيقية في تيمور الشرقية حتى الآن عن نتيجة كاملة كجائزة ملائمة وجديرة للتيموريين الشرقيين - لما أظهروه من شجاعة وعزم عبر السنين - ولمنظمتنا، الأمم المتحدة، لالتزامها بتنفيذ هذه المهمة النبيلة جدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ، وأعرب عن تقديري لها.

بما أنه لا توجد قائمة للمتكلمين في هذه الجلسة، أدعو أعضاء المجلس الذين يرغبون في التكلم أن يبلغوا الأمانة العامة برغبتهم الآن.

أعطي الكلمة الآن للسيد مري ألكاتيري، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الثانية في تيمور الشرقية.

السيد ألكاتيري (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أوجه أول كلمة لي في الأمم المتحدة إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام، وأقدم، باسم الحكومة الانتقالية الثانية في تيمور الشرقية، تهانئنا القلبية له بمناسبة منحه جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١.

إن منح هذه الجائزة الرفيعة اعتراف بالدور الجديد الذي بدأت الأمم المتحدة تضطلع به وتطبيق الإصلاحات التي بدأ السيد عنان، الأمين العام، بتنفيذها منذ عام ١٩٩٧ لإصلاح المنظمة. وبالرغم من الأهداف الأصلية التي أنشئت المنظمة من أجل تحقيقها - لمنع الحروب وتوطيد السلام العالمي - نعرف جميعا أنه قد اتخذت في الماضي قرارات سياسية خاطئة أدت إلى فقدان حياة كثيرين من الناس.

وتقتضي المسؤولية التي تتحملها الأمم المتحدة في بعض البلدان التي أوفدت إليها بعثات سلام - على سبيل المثال، في تيمور الشرقية - إمعان النظر بصورة دقيقة وغير منحازة في الماضي كي يتسنى تجنب تكرار نفس الأخطاء. ونعرب عن إيماننا بالمثل العليا للأمم المتحدة وبإحساس دولها الأعضاء بالعدالة. ومن أجل هذا السبب وعلى مدى عقدين من الزمان، عملنا على نحو متماسك مع الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ولجنة إنهاء الاستعمار ولجنة حقوق الإنسان.

وأثناء الـ ٢٤ سنة من الاحتلال الإندونيسي غير الشرعي وبالرغم من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ارتكبت إبادة جماعية في تيمور الشرقية، مما أسفر عن قتل ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة. ولكن بعد تلك الفترة

الحزينة والمؤسفة للغاية من تاريخنا، بما في ذلك عام ١٩٩٩، استمع مجلس الأمن إلى صيحات الأطفال والأمهات والرجال والنساء والمسنين في بلدنا.

ويسرني، بصفتي تيموريا شرقيا، أن أشير إلى أنه في عام ١٩٩٧، حينما أصبح السيد كوفي عنان أمينا عاما، قدم زخما جديدا من أجل إقرار العدل والسلام والتوصل إلى حل دائم لقضية تيمور الشرقية. وكانت شجاعة شعبنا، المقرونة بالالتزام التام من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالمثل العليا للأمم المتحدة وتحليها بالروح المهنية العالية بمثابة الوصفة التي أدت إلى إحراز النجاح.

وكان الاستفتاء العام الذي أجري في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ عملا يهدف إلى تقرير المصير، بمشاركة الغالبية العظمى من شعبنا بما تجاوز إلى حد كبير توقعات المجتمع الدولي. وترى أن هذا العمل لتقرير المصير هو الأساس الديمقراطي الذي سنبني عليه استقلالنا، إن الأمم المتحدة بالتزامها بهذا العمل التأسيسي الديمقراطي، إنما التزمت ببناء مؤسسات وتنظيم عمليات ديمقراطية تعهد شعب تيمور الشرقية أيضا بالتمسك بها في جميع المراحل.

نتيجة الاستفتاء غنية عن البيان، وبها عبّر شعب تيمور الشرقية عن رغبته الواضحة في بداية عملية انتقال نحو الاستقلال تحت سلطة الأمم المتحدة. واقتضى التدمير الوحشي للممتلكات وإزهاق أرواح الناس بعد إعلان نتائج الاستفتاء تدخلا عسكريا من جانب القوة الدولية في تيمور الشرقية لفرض الأمن وتجنب تعريض السلام والأمن للأخطار.

واعتمد مجلس الأمن القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) الذي أنشأ بمقتضاه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وفي عمل غير مسبوق خوّل الأمم المتحدة بالمسؤولية الكاملة عن إدارة تيمور الشرقية. ومنحت هذه الولاية سلطة واسعة للإدارة الانتقالية لكي تتصرف كحكومة لتيمور الشرقية مخولة بكامل السلطات لممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية، بما في ذلك إقامة العدل.

وفي ذلك الوقت، خُوّل صديقنا السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، بالمهمة الهرقلية لتأسيس حكومة من الصفر. وكانت ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية شاملة بالفعل وتألفت أساسا من عناصر شملت حفظ السلام وتكوين إدارة فعالة، ودعم بناء القدرة على الحكم الذاتي، وتطوير مؤسسات ديمقراطية.

وبالرغم من الإنجازات التي حققتها إدارة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية حتى الوقت الحاضر، فإن ولايتها لم تنجز بعد بالكامل. وبناء المؤسسات الحاسمة للدولة الجديدة، وبناء القدرة وإعداد التيموريين الشرقيين وظيفيا أهداف نهائية لم تتحقق بعد.

وفيما يتعلق بشعب تيمور الشرقية، تتمثل الأولوية في مواصلة عملية بناء المؤسسات كي يتسنى لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تنقل بفعالية وبطريقة منتظمة وظائفها الإدارية إلى حكومة تيمورية شرقية مستقلة. ومن شأن انتقال هذه الوظائف الإدارية بطريقة سلسة وتدريجية أن يكفل استمرار قيام الأمم المتحدة بطريقة غير مباشرة برعاية وتعزيز بناء السلام وتحقيق الاستقرار – وهذا ما نعتز به نحن التيموريين الشرقيين وما يقره مجلس الأمن نفسه. وتحقيقا لهذه الغاية، نرجو من مجلس الأمن أن يبقي قدر المستطاع العنصر الوظيفي المدني الحالي للأمم المتحدة حتى نهاية عملية الانتقال وأن يجري حوارا مع حكومتنا قبل نهاية الإدارة الانتقالية بشأن عنصر الموظفين في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة اتخذت في أعقاب الانتخابات التي أجريت في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، خطوة جريئة حاسمة بتشكيل العنصرين التشريعي والتنفيذي للدولة من خلال تقليد أعضاء الجمعية التأسيسية مناصبهم وتعيين أعضاء مجلس الوزراء. وفي غضون الستين يوما التالية، نتوقع أن تستكمل الجمعية التأسيسية في تيمور الشرقية صياغة مشروع دستور البلد.

في هذا المنعطف، أعرب عن سروري البالغ لأعلن أمام هذه الهيئة أن الجمعية التأسيسية في تيمور الشرقية توصلت إلى توافق في الآراء بشأن تحديد موعد لإعلان الاستقلال وهو يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢.

ويرى شعب تيمور الشرقية أن تحقيق هذا النجاح سيتعذر إذا لم يُكفل قيام دولة تيمورية شرقية قادرة على البقاء بعد انتهاء الولاية الحالية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ولهذا السبب، إضافة إلى أسباب هامة أخرى، نعلّق أهمية قصوى على إيلاء المجلس اهتماما خاصا لبناء المؤسسات ونقل الوظائف الإدارية بصورة تدريجية إلى موظفينا المدنيين بموجب ترتيبات تتم على مراحل وتتسم بالمرونة.

وبناء عليه، نطالب مجلس الأمن بتزويدنا بالموارد البشرية والمادية والمالية الضرورية، مما سيبرهن على نجاح الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وينبغي أن يترجم هذا النجاح إلى ترسيخ الدولة الديمقراطية، بكل المؤسسات اللازمة والفعالة التي تكفل أن يسود حكم القانون.

ونحن على ثقة بأنه لن تتسنى استدامة هذا النجاح إلا إذا ضمنت الأمم المتحدة تقديم المساعدة من خلال اشتراكاتها الإلزامية المقررة للاستمرار في دعم المناصب المدنية الهامة في البعثة التالية. وقد أجرينا تقييما لتجربة بلدان أخرى حاولت في مواقف مماثلة الاعتماد على المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف في تمويل الوظائف الحكومية الهامة ووجدنا أنه لم يكتب لها النجاح، لأن هذه المجالات ليست بالمجالات التقليدية التي تجتذب تمويل المانحين.

وليس معنى هذا أننا لن نتتبع الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التماسا لمساعدتها في تلبية احتياجاتنا المتعلقة بإقامة حكومة فعالة. وقد تقدمنا لتونا بطلب شامل إلى حكومة البرتغال للمساعدة في توفير موظفي المساعدة التقنية لشغل بعض الوظائف المحددة للمساعدة الثنائية.

ولا تكفي موارد بلدنا المالية في الوقت الراهن لتغطية تكاليف التعاقد مع خبراء لمد يد المساعدة في المجالات الحاسمة. ويتفق البنك الدولي معنا في أن الاستعانة لهذا الغرض بالموارد المالية المحدودة المتاحة للصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية والصندوق الموحد لتيمور الشرقية من شأنه إلحاق الضرر بالتعليم والصحة وغيرهما من قطاعات التعمير والتنمية، التي لا يمكن في حد ذاتها أن تمول تمويلا كاملا من مواردنا الخاصة في الوقت الحاضر.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لإبلاغ المجلس بأنه ما زال يلزم تمويل ميزانية النفقات المتكررة لتيمور الشرقية وقدرها ٦٥ مليون دولار. وسوف نحتاج إلى مانحين لسد الفجوة المالية على وجه السرعة لكي تضطلع الحكومة الانتقالية الثانية الجديدة بمهمتها وبرامجها بنجاح. وسنبحث في أوسلو عن التزام قوي من المانحين بعدم الاقتصار على إعلان تبرعاتهم، بل الوفاء بها أيضا في وقت لا يتجاوز كانون الثاني/يناير تفاديا لعوائق السيولة التي يمكن أن تشل حركة الحكومة وأن تزعزع استقرارها.

وقد أتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول مشروع دراسة لتقييم الاحتياجات يتعلق باحتياجات حكومة مستقلة في تيمور الشرقية من الموظفين. ويشكل هذا التقرير نقطة

بداية جيدة ويمكن استخدامه أساسا للمناقشة في الأسابيع المقبلة. وسيحتاج مجلس الوزراء إلى بعض الوقت لاستعراض الأعداد والاحتياجات حتى يتمكن من صياغة احتياجات الحكومة وتدقيقها بوضوح.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد لأعضاء المجلس أن تيمور الشرقية تسعى دائما للإبقاء على وجود للموظفين المدنيين في فترة ما بعد الإدارة الانتقالية. ويتمثل هذا في بعض العبارات التي استخدمها أخي زانانا غوسماو، الزعيم الوطني لبلدنا، في معرض خطابه أمام هذه الهيئة يوم ١٨ أيار/مايو، خلال جلسة المجلس الخاصة عن تيمور الشرقية. ففي نجاح البعثة نجاح للمجتمع الدولي، بالنظر إلى أن المجتمع الدولي ممثل فيها تمثيلا كاملا. وبتضافرنا معا يمكن أن نصون قيم السلام والعدل والديمقراطية وحقوق الإنسان والامتثال للقانون الدولي.

ويتذكر المجلس أن الهياكل الأساسية لبلدنا وأصوله الأخرى دمرت تماما بعد استفتاء آب/أغسطس. وقد استلزم طابع الولاية الممنوحة للبعثة أن تكون للأمم المتحدة مواردها البشرية وأصولها ونظم اتصالاتها حتى تؤدي وظيفتها كحكومة. وترتب على هذا بالتالي أن الحكومة الانتقالية الثانية تعتمد في الوقت الحاضر اعتمادا كبيرا على أصول الأمم المتحدة لكي تؤدي مهامها بفعالية وكفاءة، وستحتاج إلى الوقت والموارد المالية الضرورية لتخلع نفسها من شباك هذه التبعية. ونحاول في الوقت الحالي التصدي لهذه المسألة من خلال فريق البعثة الرئيسي المعني بالتحول، ولكننا نود أن نستغل هذه الفرصة الفريدة لنطلب إلى الأمم المتحدة مواصلة الإبقاء على هياكل الدعم والمعدات الرأسمالية التابعة لها حتى تتوافر للحكومة المستقلة القدرة على الاستعاضة عنها بهياكلها ومعداتها الخاصة. ويحث شعب تيمور الشرقية مجلس الأمن على التسليم بضرورة الإبقاء على هياكل الدعم والأصول الهامة المذكورة في مكانها لكي تستخدمها الحكومة المستقلة، حتى لا تتعرض عمليات الحكومة للشلل.

وأود أن أشدد أيضا على المهمة التي اضطلعت بها قوة حفظ السلام طيلة ولايتها. فقد حازت قوة حفظ السلام في تيمور الشرقية احترام وإعجاب شعبنا لما اتسم به تنفيذها لرسالتها من كفاءة مهنية والتزام. ونود أن نشيد بالقوة على الملأ للمناخ الآمن الذي أشاعته في بلدنا. ونتفهم خفض قوام القوة ونؤيده في هذه المرحلة. بيد أن لدينا اعتقادا راسخا بأنه ينبغي أن تتاح الفرصة لحكومة تيمور الشرقية، ولا سيما لقائد قوة الدفاع التابعة لنا، العميد تاور ماتان رواك، للمساهمة النشطة في المناقشة المتعلقة بتقليص قوة حفظ السلام.

والحكومة الانتقالية الثانية مهتمة أيضا بعملية المصالحة وعودة اللاجئين من إندونيسيا. ونرى أن المصالحة عنصر هام من عملية الالتئام التي سيحتاج شعبنا لاجتيازها. كما أن من الواضح لدينا أن المصالحة بدون العدالة لن تكون مجدية، ونؤيد في هذا السياق تأييدا كاملا الاحتفاظ بوحدة للجرائم الجسيمة تمول من الاشتراكات المقررة.

وقد شهدنا على مدى الـ ١٢ شهرا الماضية زيادة مطردة في عدد اللاجئين العائدين إلى البلد. وتولى قيادة هذه العملية بقوة السيد زانانا غوسماو وساندتها البعثة والحكومة الانتقالية الثانية مساندة تامة. ولن يُدخر وسع لمواصلة تشجيع العائدين وإعادة توطينهم في البلد لكي ينعموا أيضا بالاطمئنان الذي يبعثه الوجود في الوطن.

ومن البوادر المشجعة والسارة أيضا رد الفعل الإيجابي الذي أبدته رئيسة إندونيسيا السيدة ميغاواتي سوكارنوبوتري إزاء عملية المصالحة حين زار وفد تيمور الشرقية والممثل الخاص للأمين العام إندونيسيا في أيلول/سبتمبر الماضي. ونأمل في أن يتوطد سريعا الاهتمام

القوي بإعادة إقامة العلاقات الطيبة استنادا إلى الاحترام المتبادل بين بلدينا.

وقد يتساءل أعضاء المجلس عن الكيفية التي ستؤثر بها كل هذه المساعدات على استفادة تيمور الشرقية بصندوق الاشتراكات المقررة. ونعتمد نحن التيموريون الشرقيون على هذا المصدر من مصادر التمويل لتوطيد دعائم عملية حفظ السلام ولتهيئة الظروف الضرورية لبناء السلام في الوقت ذاته.

أما على الجبهة الاجتماعية الاقتصادية، فسيوافقني المجلس على أن قدرة الدولة على البقاء تتوقف إلى حد كبير على استدامة تنمية القطاعات الإنتاجية في اقتصادها. واعترافا من حكومة تيمور الشرقية بذلك، فإنها تشرع حاليا في إيجاد بيئة تمكينية للتصدي للمسائل المتعلقة بالأراضي ولقوانين الاستثمار والشركات التي يقتضيها تعزيز التنمية في هذا المجال. ويعالج واضعو الدستور حاليا مسائل حيازة الأراضي كما يعكف مجلس الوزراء على استعراض التشريعات المتعلقة بالاستثمار ومصارف الائتمان الصغير وقوانين الشركات.

ويدرك مجلس الوزراء المعين حديثا ارتفاع مستوى البطالة في تيمور الشرقية. إذ تشير أدلة متفرقة إلى وجود معدل بطالة لا تقل نسبته عن ٨٠ في المائة. ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة أن نهيء الظروف الضرورية لحفز نشاط القطاع الخاص المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي السليم للمساعدة في إيجاد فرص العمل والتنمية.

وينصبّ تركيز الحكومة على المجالات المتعلقة بسياسات التعليم والصحة والإسكان والهياكل الأساسية ضمانا للاستقرار الاجتماعي والسياسي في تيمور الشرقية. بيد أن الحكومة المستقلة لن تكون قادرة على تنفيذ هذا إلا إذا كانت لديها مؤسسات تتسم بالقوة والكفاءة والشفافية.

وبوصفنا دولة ناشئة، سنحاول تنويع قاعدة مواردنا المحتملة وتجنب الاعتماد المفرط على الموارد المحتمل أن نستمدها من مخزوننا من الموارد الطبيعية غير المتجددة. وإدراكا منا أن ثمة حاجة للحكمة في استعمال هذه الأموال نعكف الآن على دراسة الاستراتيجية الملائمة لاستثمار وادخار الموارد المتأتية من بحر تيمور حتى تنفق هذه الأموال على تطوير موارد أخرى مدرة للدخل. وبصفتي كبير المفاوضين بشأن بحر تيمور، أعرب أنا وشعب تيمور الشرقية عن امتناننا للدعم الهائل الذي تقدمه الأمم المتحدة في مفاوضات المعاهدة المتعلقة بموارد بحر تيمور.

ومن دواعي سروري أن أبلغ المجلس بأن الحكومة الانتقالية الثانية قد أنشأت بعد توليها السلطة لجنة التخطيط، التي يتمثل دورها في إعداد إطار لخطة إنمائية وطنية تترجم فيما بعد إلى تصميم للتنفيذ. ويشكل كل من الحكومة والمجتمع المدني والشباب والمرأة جزءا من هذه العملية الجامعة. وهذه الخطة الإنمائية ستصمم بحيث تتضمن متغيرات واستراتيجيات الاقتصاد الكلي التي تهدف إلى تخفيف العنف وتحسين رفاه المجتمع. وفي هذا الصدد، سنلتمس مساعدة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ولا سيما البنك الدولي، وشركائنا الثنائيين في إعداد وتمويل هذه الخطة الإنمائية.

واسمحوا لي أن أشير إلى مواردنا السمكية المحتملة. وأود أن أوجه الانتباه إلى هذه المسألة، لا من وجهة النظر الاقتصادية فحسب، بل أيضا من ناحية الآثار السياسية المترتبة على تعريف حدودنا البحرية، ومن ثم سيادتنا. ومراقبة مياهنا الإقليمية شرط أساسي في هذا الصدد وخاصة عند تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لتيمور الشرقية. ولهذا الغرض، يجري حاليا إنشاء عنصر بحري لقوة دفاع تيمور الشرقية، ونحن نطلب المساعدة من الأمم المتحدة ومن شركائنا الإنمائيين.

ومع أننا نتوجه إلى المجلس اليوم برسالة واضحة ننادي فيها بمواصلة تقديم المساعدة والدعم لتيمور الشرقية، فإننا ندرك تمام الإدراك المسؤولية التي تقع على عاتق أبناء تيمور الشرقية. ونحن نعي دورنا، كحكومة، لبناء القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في سعينا نحو الاستقلال الاقتصادي.

وفي القريب العاجل، ستصبح تيمور الشرقية جزءا من أسرة الأمم، وعضوا في هذه المنظمة الدولية الفريدة. وكعضو مسؤول في المجتمع الدولي، فإن تيمور الشرقية ستنضم إلى أمم العالم في مكافحة كل أشكال الإرهاب. فلا يمكن لأحد أن يقف مكتوف اليدين وغير مبال إزاء أعمال إرهابية كتلك الأعمال الهمجية التي ارتكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر الماضي. ونؤكد للمجلس أن بلدنا سيقف إلى جانب جميع البلدان المحبة للسلام، وسيشارك في الجهود الرامية إلى القضاء على كل من ينظم الأنشطة الإرهابية أو يرعاها، سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو منظمات.

ختاما، اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن مشاعر التقدير القلبية الخاصة لإعطائنا الفرصة لمخاطبة المجلس. قبل ٢٧ سنة أتيت وزملائي إلى الأمم المتحدة لأول مرة ملتمسين تأييد المجتمع الدولي لمعارضة الغزو والاحتلال غير الشرعيين لوطننا، باعتبار ذلك انتهاكا جسيما للقانون الدولي. واليوم نخاطب المجلس بصفتنا الحكومة الانتقالية لتيمور الشرقية، التي أنشئت في أعقاب أول انتخابات حرة وديمقراطية في تيمور الشرقية.

ونحن نعترف بأنه خلال ٢٤ سنة من المقاومة كان من الصعب تحرير شعبنا من الاحتلال غير الشرعي، بيد أن الأكثر صعوبة الآن هو التحدي المتمثل في حكم البلد ومواجهة مشاكل الفقر والمرض والتعليم والصحة. ولهذا السبب فإن شعبنا ما زال يعول على دعم المجلس المتواصل، وهو ما يستحقه.

ولا يساورنا أدنى شك في أنه لولا شجاعة شعبنا وصموده في مقاومة الاحتلال غير الشرعي، ولولا الدور المشترك الذي اضطلع به المجتمع الدولي، فيما بعد، لإعادة القانون الدولي إلى نصابه والمساعدة في تعمير بلدنا لما كنا قد شرفنا بمشاركة المجلس هذه اللحظات الخاصة.

وباسم شعبنا، وباسم الحكومة الانتقالية الثانية في تيمور الشرقية، أوجه دعوتنا إليكم، سيدي الرئيس وإلى سائر أعضاء المجلس لكي ينضموا إلينا يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ في بلدنا المتوضع، للاحتفال بيوم الاستقلال. ونتطلع إلى أن نراكم جميعا هناك لمشاركتنا في هذا اليوم الخاص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكركم، حقا، السيد ألكاتيري، على تلك الملاحظات الرائعة. ونتمنى لكم كل التوفيق.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماتس كارلسون.

السيد كارلسون (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن باسم البنك الدولي. وهذه هي المرة الثانية هذا العام التي يشارك فيها البنك الدولي في مناقشة يجريها مجلس الأمن بشأن مستقبل تيمور الشرقية، مؤكدا بذلك التعاون الوثيق القائم بين مؤسستينا. وأود أن أعرب عن خالص شكري لرئيس مجلس الأمن على دعوته الكريمة. أود أيضا أن أسجل تقديرنا لتقرير الأمين العام والإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، وعلى وجه الخصوص، بطبيعة الحال، المساهمة الموضوعية التي قدمها رئيس وزراء الحكومة الانتقالية. وقد اضطلعت الأمم المتحدة والأمين العام بدور غير مسبوق في تمهيد الطريق أمام تيمور الشرقية لتصبح في

المستقبل القريب دولة مستقلة ذات سيادة. ومن دواعي فخرنا أن يكون لنا دور في هذه العملية.

إننا نعترف جميعا بأن تيمور الشرقية تشهد نقطة تحول. والآن، وبعد أن انتهت الانتخابات العامة بسلام وتسلمت حكومة انتقالية ثانية مقاليد الأمور، وأخذ الزخم من أجل الاستقلال يتبلور، تواجه الإدارة المنشأة حديثا تحديات ضخمة كثيرة. ولا شك أن أكبر هذه التحديات هو حكم بلد جديد بموارد بشرية محدودة للغاية. ونحن نعترف على النحو الواجب بالجهود الكبيرة التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة على وجه الخصوص، لبناء قدرة مؤسسية في تيمور الشرقية، وهي عملية تسارعت خطاها تسارعا كبيرا في العام الماضي. ونعترف أيضا بأن بناء القدرات سيكون عملية طويلة الأجل. وبالتالي، فإن نقل المهارات الفنية والإدارية إلى تيمور الشرقية يجب أن يتبع نهجا استراتيجيا، بدعم منسق من منظمات مانحة متعددة. بيد أن هناك احتياجات عاجلة إلى مهارات يتعين توفيرها، حيث أنه بدونها قد نخاطر بانهيار الحكومة.

وقرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) أنشأ ولاية واسعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بما في ذلك إنشاء إدارة مدنية وطنية وتطوير خدمات مدنية واجتماعية، وتوفير الدعم لبناء القدرات في مجال الحكم الذاتي. وتقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم يوصي بالإبقاء على عدد محدود من الموظفين الفنيين المدنيين في إطار بعثة خلف لتقديم المساعدة للحكومة التيمورية الجديدة، سواء في مجال التدريب أو لضمان تواصل المهام اليومية للإدارة.

والمناصب المقترحة تتعلق بمهام الدولة الرئيسية، وهي الميزانية والضرائب والخزانة والمدفوعات المركزية والعدالة والمشورة القانونية والمشتريات والإدارة الداخلية وإدارة الهياكل الأساسية والأراضي والممتلكات. وتقييم البنك الدولي لحالة الحكم في تيمور الشرقية ولقدرات تيمور الشرقية يبين أن الاستمرار في توفير موظفين دوليين لتلك المناصب مسألة حيوية لتجنب المخاطرة بانهيار خدمات الدولة في الفترة التي تعقب الاستقلال مباشرة. ذلك أنه قبل اقتراع الاستقلال الذي أجري في آب/أغسطس تحت إشراف الأمم المتحدة، لم تكن هناك فرصة يعتد بها أمام الموظفين الفنيين التيموريين لتطوير المهارات ذات الصلة.

وقد أحرز تقدم طيب منذ أواخر عام ٢٠٠٠، ولكن بناء نظم إدارية قوية ومهارات سيستغرق وقتا أطول من الفترة القصيرة التي تفصل بين إنشاء الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية وحصولها على الاستقلال. وفي تقديرنا أنه بدون دعم إداري تنفيذي من موظفين دوليين، فربما تكون هناك بالفعل مخاطرة بحدوث شلل في بعض هذه الوظائف. وهذا سيكون له تداعيات في كل جوانب الحكم. وعلى سبيل المثال، إذا لم يتسن الحصول على الأدوية أو دفع أجور العاملين في المجال الصحي، فستنهار الخدمات الصحية حتى إذا كانت إدارة الصحة العامة من جميع النواحي الأخرى سليمة تماما، وحتى إذا كانت قدرة التيموريين الشرقيين على إدارة الوزارات القطاعية سليمة بوجه عام.

ونشير إلى أن الاقتراح الحالي بشأن الحاجة إلى تمويل الأمم المتحدة يرتكز فعلا على تقاسم الأعباء مع الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف. فالصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية، مثلا، الذي يديره البنك الدولي من خلال المؤسسة الإنمائية الدولية، سيقوم بتمويل ما لا يقل عن ٣٠ وظيفة دولية في السنة التي تعقب الاستقلال، فضلا عن أن المانحين الثنائيين يوفرون قدرا كبيرا من المساعدات الفنية.

ومع ذلك، فإن طبيعة العديد من الوظائف المحددة في تقرير الأمين العام لا تندرج تحت نمط بناء القدرات الذي

يوفره المانحون عادة، بمعنى أنها تدعم بشكل مباشر، وعلى أساس يومي، الإدارة التنفيذية للحكم، وغالبا ما يكون ذلك في المجالات الحساسة من الناحية السياسية، مثل المشتريات أو المشورة القانونية. ومقابل ذلك، فإن المساعدة الإنمائية لبناء القدرات يتم تقديمها من خلال التدريب أو الموظفين الدوليين المنخرطين في المشاريع الإنمائية.

وأخيرا، وربما يكون ذلك أهم شيء، فإن إجمالي التمويل الخارجي المتاح لتيمور الشرقية قد استنفد فعلا في مساعدة حكومة تيمور الشرقية على توفير الخدمات الأساسية. والصندوق الموحد الذي تديره إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية الذي تديره المؤسسة الإنمائية الدولية يعانيان مجتمعين من فجوة في التمويل تزيد على ١٤ مليون دولار. وفي الفترة التي تعقب الاستقلال، نقدر أن تيمور الشرقية ستواجه بعض الصعوبات في تعبئة التمويل الخارجي المطلوب لسد الفجوة في السنوات العجاف التي تفصل بين الاستقلال وبين تحقيق عوائد كبيرة من المستخرجات الهيدروكربونية من بحر تيمور في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، حتى بعد السماح بالحصول على دعم ميسر عن طريق المصارف الإنمائية الدولية.

وتجري الاستعدادات في الوقت الراهن لاجتماع المانحين المقبل لتيمور الشرقية، الذي سيعقد في أوسلو في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وهذا الاجتماع الذي سترأسه الأمم المتحدة بالاشتراك مع البنك الدولي، يستهدف توفير منطلق لبدء مناقشات للمانحين حول البرنامج المتوسط الأجل لدعم تيمور الشرقية بعد الاستقلال. ومن المستصوب أن يكون هناك نهج متكامل بين هذه العملية والمناقشات المتعلقة بميزانية الاشتراكات المقررة، حيث أن جوانب الغموض في تغطية ميزانية الاشتراكات المقررة ستؤثر لا محالة على مناقشات المانحين بشأن برنامج المعونة المتوسط الأجل.

وتكتسي تيمور الشرقية أهمية كبيرة لمجموعة البنك الدولي بسبب الشراكات القوية التي شكلناها مع الشعب التيموري ومع المانحين في جهود الإعمار بعد انتهاء الصراع، خصوصا في بيئة تتسم بالتحديات. وسوف نحافظ على هذا الالتزام في سنوات مرحلة ما بعد الاستقلال . ونتطلع إلى العمل مع حكومة تيمور الشرقية الجديدة، والأمم المتحدة، والأطراف المانحة، بغية ضمان تعزيز المكاسب التي تحققت في مجال الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي منذ عملية الاقتراع التي جرت عام ١٩٩٩، مع مولد أول أمة مستقلة جديدة ودولة عضو في هذه الألفية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد زيفيرين ديابري المدير المشارك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السيد ديابري (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالقضية الهامة الخاصة بانتقال تيمور الشرقية إلى مرحلة الاستقلال والدعم المطلوب من المجتمع الدولي لضمان استمرار البقاء لهذه الدولة الجديدة الأولى في هذه الألفية. ومن دواعي الاعتزاز الخاص لي أن وزير الشؤون الخارجية لأيرلندا، وهي من أهم البلدان الشركاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الذي يترأس هذه الجلسة.

إن وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها، وبرامجها لها وجود قوي في تيمور الشرقية، وهي عاقدة العزم على دعم تلك الدولة خلال فترة الانتقال وبعد الحصول على الاستقلال. ويمكن للجميع أن يدركوا مدى الحاجة الضرورية لاستمرار المساعدة الخارجية لتلك الدولة لسنوات عديدة مقبلة. وحتى اليوم توجد في ديلي مكاتب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن برنامج متطوعي الأمم

المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب العمل الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان - وجميع هذه المكاتب تنفذ برامج هامة لدعم كل من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والحكومة الانتقالية في تيمور الشرقية والحكومة الانتقالية الثانية في تيمور الشرقية - كل في مجال اختصاصه وخبرته.

ويتولى تنسيق أنشطة هذه المكاتب منسق الأمم المتحدة الإنمائي الذي يمثل أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تيمور الشرقية. وبعد تحقيق الاستقلال، سيصبح هذا المنصب منصبا طبيعيا لكل من منسق الأمم المتحدة المقيم وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيم. وسيعمل شاغل هذا المنصب كمساعد للممثل الخاص للأمين العام وسيكون مسؤولا عن تعزيز التلاحم بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وكفالة التعاون الوثيق فيما بين بعثة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها. وقد تم إعداد مشروع برنامج قطري، وهناك خطة إطارية للأمم المتحدة من أجل المساعدة الإنمائية ينبغي أن توافق عليها الحكومة الجديدة بمجرد الحصول على الاستقلال. ويمكن بعد ذلك تقديم البرامج العادية إلى مجالس إدارات الصناديق والبرامج قبل نهاية عام ٢٠٠٢.

واسمحوا لي بأن أشيد إشادة بالغة بالإسهام الكبير الذي يقدمه الممثل الخاص للأمين العام السيد سيرجيو فييرا دي ميللو للأنشطة التي تضطلع بها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وهو يتحلى في ذلك بالتزام شخصي قوي، ورجاحة عقل، وقدرات فكرية رائعة ومثابرة لا تكل. وأعرب له مرة أخرى عن خالص شكري، مؤكدا له مؤازرتنا له وهو يضطلع بمهمته الجسيمة بنجاح يلقى الإشادة والترحيب من الجميع.

وخلال العامين الماضيين، تحولت المساعدة التي تقدمها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من دعم لحالات الطوارئ إلى دعم للإعمار والتنمية. وهناك تشديد الآن على بناء القدرات خصوصا في مجال التدريب، وبناء المؤسسات، ووضع السياسات - وهي أمور تتصدر كلها اهتمامات الدولة الجديدة. وتم، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع إطار شامل لبناء القدرات في القطاع العام تم اعتماده رسميا. ومن بين المجالات التي تلقت مساعدة بهدف بناء القدرات الوطنية الصحة، والطاقة، والمياه، واتقاء الكوارث الطبيعية، والنظام القانوني، وإنشاء مكتب للمفتش العام. وحصلت العملية الانتخابية أيضا على مساعدة كبيرة. وتم إنشاء وحدة للتنسيق في إطار الحكومة بغية كفالة التنسيق الجيد بين الأنشطة ولدعم الجهود الرامية إلى تعبئة موارد المانحين.

(تكلم بالانكليزية)

ومع الانسحاب المستمر للموظفين المدنيين التابعين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وإنشاء الحكومة الانتقالية الثانية، أصبح من الواضح بشكل متزايد أنه بغية استدامة النجاح الحالي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، ستظل تيمور الشرقية بحاجة إلى دعم دولي كبير في الموظفين لفترة انتقالية.

ولأسباب معلومة جيدا للجميع، لا يوجد ببساطة ما يكفي من الأشخاص المؤهلين وذوي الخبرة بين أبناء تيمور الشرقية لضمان استمرار بقاء الدولة الجديدة، والاضطلاع بالمهمة الجسيمة، وهي مهمة بناء الدولة وكفالة التنمية المستدامة في بلد يُعد من أفقر بلدان العالم.

وكما أشار كـل مـن الممثـل الخـاص للأمـين العـام ورئيـس الـوزراء اسـتكمل برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي الدراسة التقنية المتعلقة بالاحتياجات من الموارد البشـرية في الأجلـين القصـير والمتوسـط بنـاء علـى طلـب مـن السـلطة الانتقالية. وتبين هـذه الدراسة أنـه سيلزم لكفالـة الاسـتقرار السياسـي إنشـاء ٩٦ وظيفـة لفـترات تصـل إلى ٢٤ شـهرا. وبعض هـذه الوظـائف ستكون مـن وظـائف تأديـة الخدمـات للمواطنـين مباشـرة، بينمـا سـتتركز الغالبيـة علـى المـهام الاستشارية والتوجيهية اللازمة لتنمية المهارات والمعرفة لدى الموظفين من أبناء تيمور الشرقية، بغيـة تمكينـهم مـن تـولي وظائف تأدية الخدمات للمواطنين مباشرة، وتتيح الدراسـة كذلك أمثلة توضيحية، مستخدمة صيغا موحدة لتوصيـف المهام المتصلة بالوظائف المطلوبة.

وبالإضافة إلى تلك الوظائف، يقـدر برنـامج الأمـم المتحدة الإنمائي أنه ستكون هناك حاجة أيضا إلى نحو ٢٠٠ وظيفة للتصدي بشكل فعال للقضايا المتصلة بتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة كجزء من عملية بناء الدولة. وسيقوم برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي بـالمزيد مـن العمـل بالتعاون الوثيق مع الحكومة في تحديد توصيف هذه الوظائف .بمزيد من التفصيل. وسيتم إعداد تقرير أولي قبل المؤتمر المقبل للمانحين المعني بتيمور الشرقية، المقرر أن يعقد في أوسلو في منتصف كانون الأول/ديسمبر.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا على التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمواصلة دعم الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل ما يقدر بنحو ٢٠٠ وظيفـة لبناء الدولة من مصادر طوعية. إلا أنه لا بد لنا من أن نكون واقعيين بالنسبة لاحتمالات تلبية كل الاحتياجات الإنمائيـة لتيمور الشرقية في المستقبل. فمن الواضح أن الأموال المتاحة لتيمـور الشـرقية محـدودة، وأنـه سيتعين اتخاذ خيـارات صعبـة بالنسبة للأولويات في إطار الصفقة الشاملة. وعـلاوة علـى ذلك، من الواضح أيضا أن هناك تضارب في الطلبات على الموارد الشحيحة من أجل التنمية، كما أن ظهور أولويات عالمية جديدة ستزيد من صعوبة هذه المهمة ولدى وكالات الأمـم المتحدة وصناديقها وبرامجهـا مـوارد ماليـة محـدودة ولا بد لها من أن تعتمد على مساهمات إضافية من مانحين ثنائيين وآخرين لتمويل البرامج في تيمـور الشـرقية الآن وفي المستقبل.

ومن شأن إدراج عنصر دعم للموظفين المدنيين في البعثة المقرر أن تخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية أن يشكل إسهاما كبيرا لضمـان استمرار الاستقرار السياسي في تيمـور الشرقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، وفي رأينا المتأني، أنـه بدون ضمـان هـذا الدعـم ستكون الوظـائف الحكوميـة الهامـة معرضة للخطر.

لقـد أنيطـت بـالأمم المتحـدة المسـؤولية عـن ضمـان الانتقـال النـاجح لتيمـور الشـرقية مـن حالـة الطـوارئ لعـام ١٩٩٩ إلى مرحلة الاستقلال التي تصبح فيها عضوا كـامل العضوية في مجتمع الأمم. وفي حين أننا – نحن مجموعة الأمـم المتحـدة الإنمائيـة – نعلـم أن علاقتنـا تبـدأ مـع بدايـة الحيـاة المستقلة للدولة الجديدة، فإننا نعلم أيضا أننا لسـنا قـادرين على أن نؤدي دورنا الطبيعي بشكل كامل في غياب نظراء نعمـل معـهم في مجـالات عديـدة. لقـد انتخـب التيموريـون الشرقيون أنفسهم جمعيتهم التأسيسية الأولى، وخلص قادتهم إلى رأي مؤداه أنه إذا ما أريد للحكومة الجديدة أن تضطلع بمسؤولياتها، فلا بد مـن أن يضمـن المجتمـع الـدولي توفـير دعـم خارجي كبير لها. ونحن – مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية – وشـعب تيمـور الشـرقية علـى ثقـة مـن أن المجلـس سـيجد الوسائل التي تكفـل قيـام الأمـم المتحـدة، بدعـم تكميلي مـن مساهمات طوعية سخية، باستكمال المهمة المنوطة بها وهـي: توفير عناصر الدعم اللازمة ليس فقط للخدمة المدنية الوليـدة، بل أيضا للبرامج الرئيسية المتعلقة ببناء القدرات والقضاء على

الفقر على المدى الطويل. وبهذا، سنتمكن من إقامة حكومة قوية ومطمئنة وقادرة على الاضطلاع بمهامها في تيمور الشرقية تكون لديها القدرة والالتزام بتلبية احتياجات جميع مواطنيها.

(تكلم بالفرنسية)

ذلك هو تحليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتفسيره للتوصيات المعروضة على مجلس الأمن. ومرة أخرى أعرب عن إحساسي العميق بالشرف والاعتزاز لمخاطبة هذا المجلس اليوم.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بكم، معالي الوزير كووين، في نيويورك. وبما أن هذا هو اليوم الأخير للرئاسة الأيرلندية، نود أن نهنئكم وفريقكم. لقد كان شهرا صعبا، وقد اضطلع فريقكم بمهمة ممتازة.

ونود أيضا أن نرحب بصديقينا، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، وبالطبع، كبير الوزراء السيد ماري ألكاتيري؛ وأود مرة أخرى أن أهنئ السيد ألكاتيري على إجراء الانتخابات بصورة ناجحة. ونود أيضا أن نرحب بزملائنا من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقبل أن أدخل في جوهر ملاحظاتي اليوم بشأن موضوع ذي أهمية كبيرة بالنسبة لنا، أود أن أثير ثلاث نقاط إجرائية موجزة ناشئة عن المناقشات التي أجريناها بشأن مشروع البيان الرئاسي. وهذه نقاط إجرائية هامة، لأنها قد تكون موضع تطبيق عندما نقرر مستقبل تيمور الشرقية بإعداد مشروع القرار.

والسؤال الإجرائي الأول هو: عندما نقوم، نحن الأعضاء، بإصدار قرارات المجلس، هل ندخل فيها مصالحنا الوطنية كعناصر فحسب، أم أيضا شواغل المجتمع الدولي؟ إننا نرى – وهذه نقطة هامة – أن كل واحد منا يلبس قبعتين: قبعتنا الوطنية، وقبعتنا بوصفنا ممثلا للمجتمع الدولي. وهذه المسألة، بالمناسبة، واردة في المادة الرابعة والعشرين، الفقرة ١ من الميثاق، التي تقول

"يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات."

ونحن نرى أنه ينبغي لنا أن نأخذ ذلك في الحسبان عندما نناقش الحالة في تيمور الشرقية.

والسؤال الثاني هو: عندما نقوم بإصدار قرارات، كيف ندخل آراء الدول الأعضاء الأخرى كعناصر؟ لقد أجرينا مناقشة مثمرة للغاية مع البلدان المساهمة بقوات. وسنستمع ظهر اليوم إلى آراء دول أعضاء أخرى. فكيف ننفذ هذه الآراء عندما نتخذ قرارات محددة بشأن تيمور الشرقية؟ إن هذا سؤال حقيقي ينبغي لنا أن نجيب عليه.

والسؤال الإجرائي الثالث هو: عندما نقوم باتخاذ القرارات، كيف نتذكر القرارات والالتزامات السابقة، وكيف نطبقها؟ على سبيل المثال، في وقت سابق من هذا اليوم، قمتم، سيدي الرئيس، بتلاوة البيان الرئاسي بشأن المرأة والسلم والأمن، والذي أعتقد أنه ذكر تيمور الشرقية. كيف نأخذ ذلك البيان الرئاسي ونطبقه على تيمور الشرقية؟

إنني أثير تلك المسائل الإجرائية لأنها ستظهر في المستقبل.

واليوم، استجابة لمناشدتكم، سيدي الرئيس، لأن نوجز ونسلط الضوء على النقاط الرئيسية، لن أتلو النص الذي عممناه. ولكن بالنظر إلى أهمية تيمور الشرقية بالنسبة لسنغافورة ولمنطقتنا، آمل أن تسمحوا لي بإثارة سبع نقاط.

أولا، أود أن أقول، إننا بالطبع نؤيد تماما تقرير الأمين العام. ونحن نقول ذلك عادة بالنسبة لكل قرارات الأمين العام، ولكن من المهم أن نأخذ في الحسبان أن الأمين العام في هذه المرة قدم تقريرا حصيفا للغاية ومتوازنا تماما موضحا كيف نأخذ العملية الكبيرة التي نضطلع بها في تيمور الشرقية ونقوم بتخفيضها بدرجة كبيرة وبطريقة تضمن الانتقال بشكل ناجح. وقدمت أرقام في التقرير، ويشير الأمين العام أيضا إلى كيفية تخفيض وجود الأمم المتحدة أثناء إنشاء قوة دفاع تيمور الشرقية وإدارة شرطة تيمور الشرقية. ويسرني اليوم أننا سنعلن تأييدنا لتقرير الأمين العام.

والنقطة الرئيسية الثانية – ويسرني أن السيد سيرجيو دي ميللو قد شدد على هذه أيضا – هي أننا اضطلعنا بمهمة كبيرة في تيمور الشرقية، ويجب أن نكملها. وأعتقد أن هذا ما قاله السيد سيرجيو دي ميللو. ولكن السؤال هو: ما هي المهمة؟ في ذلك الصدد، افترض أنه سيكون من الطبيعي بالنسبة لمعظم الناس أن يعتقدوا أنه عندما تصبح تيمور الشرقية مستقلة، ستكون المهمة قد أنجزت وستكون الأمم المتحدة قد أكملت مهمتها. ولكن من الواضح أن متطلبات المهمة قد بينت في الفقرة ٢ من القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩)، والتي سأتلوها، لأني أعتقد أنها مهمة. وهي تقول:

”يقرر أيضا أن تتألف ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية من العناصر التالية:

(أ) توفير الأمن والمحافظة على القانون والنظام في كل أنحاء إقليم تيمور الشرقية؛

(ب) إنشاء إدارة فعالة؛

(ج) المساعدة في إنشاء الخدمات المدنية والاجتماعية؛

(د) ضمان تنسيق وإنجاز المساعدة الإنسانية، والإنعاش والمساعدة الإنمائية؛

(هـ) دعم بناء القدرات اللازمة للحكم الذاتي؛

(و) المساعدة في تهيئة الظروف الملائمة للتنمية المستدامة“.

وتلك متطلبات بسيطة. فهل أوفينا بها بعد؟ وهل سنكون قد فعلنا ذلك مع حلول الاستقلال؟ والإجابة هي ”لا“.

ومما يثير الاهتمام بصورة كافية، فيما يتعلق بمناقشتنا لاستراتيجيات الخروج، أصدر رئيس المجلس مذكرة (S/2001/905) في ٢٥ أيلول/سبتمبر، ذكرت في الفقرة ٦:

”يوافق مجلس الأمن على أن المعيار الرئيسي لاتخاذ قرار بشأن اختصار مهام إحدى عمليات حفظ السلام أو سحبها هو نجاح تلك العملية في تنفيذ ولايتها“.

لقد ذكر ذلك في مذكرة أصدرها رئيس مجلس الأمن. والآن لدينا حالة حقيقية يجب أن نطبق عليها الالتزام الذي أبرمناه. لقد أعطينا أنفسنا ولاية، ولذلك يجب علينا إكمال المهمة. وآمل أن يوافق جميع الأعضاء على ذلك.

والنقطة الرئيسية الثالثة هي أننا إذا ما نظرنا إلى تاريخ الأمم المتحدة مؤخرا، ليس هناك، للأسف، الكثير من قصص النجاح.ولكن تيمور الشرقية توفر إمكانية حقيقية لقصة نجاح حقيقية. ولكن، ليتحقق ذلك، ينبغي لنا أن نستوعب الدرس المتمثل في أنه لم تكن لدينا قصص نجاح في الماضي. وإذا ما أخذنا مثالين حدثا مؤخرا، أشير إليهما في بياني المكتوب – مثالي جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو – من المحزن، أننا انصرفنا قبل إنجاز المهمة. وكل ما نقوله هو إنه ينبغي ألا ندع ذلك يحدث في تيمور الشرقية.

إن النجاح لا يأتي بسهولة أبدا، مع ذلك. وإذا كان هو ظاهرة طبيعية، ينبغي أن نراه كل يوم. ولكننا لا نرى النجاح كل يوم. إن النجاح يأتي عن طريق التفكير الشاق، والأحكام الحصيفة، والعمل الشاق، والتفاني والالتزام. والصورة التي ألمحنا إلى استعمالها لتساعدنا على فهم هذا الأمر هي صورة بطة تنساب بسلاسة عبر بحيرة. فكل ما نراه هو الحركة السلسة على السطح؛ ولا نرى الأرجل وهي تجدف بضراوة تحت السطح. ولكن التجديف الضاري تحت السطح هو الذي يحدث الحركة السلسلة عبر البحيرة. ومهمة مجلس الأمن هي توفير الأرجل التي تتحرك بضراوة تجعل تيمور الشرقية قصة نجاح. ونعتقد أن ذلك ممكن عمله إذا ما اتخذنا القرارات الصحيحة الآن وفي الأشهر المقبلة.

والنقطة الرابعة هي أن مفتاح النجاح في تيمور الشرقية هو التمويل المضمون. وفي هذا السياق، يعني التمويل المضمون التبرعات المقدرة. ونعتقد أن هذه مطلوبة بغية حماية الاستثمارات التي تمت والنجاح المحرز حتى الآن. ولكن ثمة نقطة أهم بكثير هي: إذا ما سارت الأمور في غير اتجاهها الصحيح في تيمور الشرقية، كم يلقي علينا ذلك من تكلفة زائدة أن نرجع إليها مرة أخرى ونعيد بناء النجاح الذي حققناه اليوم؟ وأعتقد أنه إذا كان بإمكاننا، حتى ولو بتبرعات محدودة أن نحافظ على قصة النجاح، ينبغي أن نفعل ذلك، بغية تفادي أن نكون حريصين على المليم ومبذرين في الجنيه.

والنقطة الرئيسية الخامسة هي أن علينا مسؤولية تجاه شعب تيمور الشرقية. والواقع أن الأمين العام يذكر في الفقرة ٨٧ من تقريره (S/2001/983):

”إن مسؤولية إقامة دولة قابلة للاستمرار في تيمور الشرقية، إنما تقع بين أيدي سكانها. وقد أثبت أبناء تيمور الشرقية عمق التزامهم بهذه المهمة بما أثبتوه من قدرة على إعمال الخيال وتقديم التضحيات وما أثبتوه من تصميم. وأحث مجلس الأمن على كفالة إرساء هذه الأسس على نحو صلب وتعزيز المساهمة الكبيرة التي قدمها حتى الآن لهذا العمل التاريخي“.

وأقترح أن نستجيب لكلمات الأمين العام ونتذكر مسؤوليتنا تجاه أبناء تيمور الشرقية.

ونقطتنا السادسة هي هذه: دعونا نفكر في الآثار التي تقع على جهود الأمم المتحدة الأخرى نتيجة الفشل في تيمور الشرقية. إننا جميعا نعلم – وليس هذا سرا – أن الأمم المتحدة تفكر الآن في بعثة أخرى صعبة للغاية – بل يمكن أن تكون خطيرة – في زاوية أخرى من آسيا، تسمى أفغانستان. إن تحقيق قصة نجاح بارزة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية من شأنه زيادة رفعة مكانة الأمم المتحدة ومرتبتها. وهذا بدوره سيدعم مصداقية الأمم المتحدة عندما تتصدى لتحديات أخرى صعبة ومستمرة، ليس في أفغانستان فحسب، ولكن في أفريقيا ومنطقة البلقان. إننا نعلم الآن، من الواضح في ضوء أحداث ١١ أيلول/سبتمبر والحملة العالمية ضد الإرهاب، أن من المهم أن نحرز قصص نجاح من هذا القبيل بواسطة الأمم المتحدة.

وتتمثل النقطة الهامة السابعة – وهذه مسألة بالغة الأهمية لنا في سنغافورة – في أن هذه المسألة تكتسب بعدا استراتيجيا بالنسبة لنا. فمستقبل تيمور الشرقية ومستقبل المنطقة أمران يرتبطان ارتباطا وثيقا. وعدم استقرار تيمور الشرقية سيؤدي إلى زعزعة استقرار سائر المنطقة، التي تمر بتحولات عصيبة متعددة. وهذا سيعقد جهود المنطقة للتغلب على المشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجهها.

ولذلك، فإن كيفية تعامل الأمم المتحدة مع تيمور الشرقية بعد الاستقلال ستكون لها آثار استراتيجية واسعة

النطاق على منطقتنا برمتها. إن تيمور الشرقية، بالنسبة لنا، ليست مسألة مجردة؛ وليست مجرد بند آخر من بنود جدول الأعمال. إنها مسألة ذات أهمية استراتيجية حيوية ومباشرة بالنسبة لسنغافورة والبلدان الأخرى في منطقتنا.

ومن المؤكد أن أعضاء آخرين في المجلس قد ينظرون إلى مسألة تيمور الشرقية نظرة أكثر حيادا. وتلك هي طبيعة الدبلوماسية متعددة الأطراف، فليست كل القضايا تهم كل عضو من أعضاء المجلس بنفس القدر أو لها نفس التأثير المباشر. ولكن كيف سيستجيب المجلس لهذه المسألة هو ما سيحدد حتما نظرة منطقتنا إلى المبادرات الأخرى التي قد تبدو بعيدة عن دائرة شواغلنا المباشرة مثلما قد تبدو تيمور الشرقية لبعض أعضاء المجلس.

ختاما، يسرني أننا سنصدق على تقرير الأمين العام وتوصياته. وترجع أهمية هذه المصادقة في هذه المرحلة إلى أنها ستعتبر بمثابة رسالة ثقة هامة لشعب تيمور الشرقية، الذي لا بد أنه يتساءل وهو يمضي قدما نحو الاستقلال عن حجم الدعم الذي سيقدمه له المجتمع الدولي. وبهذا البيان الرئاسي، سنرسل لهذا الشعب مؤشرا إيجابيا للغاية. وأملنا الوحيد أن نتذكر هذا البيان الرئاسي حين نعود إلى هذا المجلس في أوائل كانون الثاني/يناير لكي نناقش هيكلا ملموسا للمساعدة التي ستقدمها الأمم المتحدة إلى تيمور الشرقية.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، من دواعي سعادة وفدي أن يراكم، معالي وزير خارجية أيرلندا، تترأسون جلسة مجلس الأمن اليوم، فهذا يمثل معلما آخر في المرحلة المفضية إلى استقلال تيمور الشرقية. ونشارك في الترحيب برئيس مجلس الوزراء في الحكومة الانتقالية الثانية في تيمور الشرقية ومعاونيه، ونؤكد لهم على استمرار تضامن جامايكا مع شعب تيمور الشرقية.

أود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، على قيادته لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها. وفضلا عن ذلك، نشكر المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائب رئيس البنك الدولي للإسهامات التي تقدمها مؤسستاهما من أجل تنمية تيمور الشرقية.

بعد نجاح الانتخابات في تيمور الشرقية التي أجريت يوم ٣٠ آب/أغسطس، والتقدم الذي أحرزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في تنفيذ الولاية المنوطة بها بموجب القرار ١٢٧٢(١٩٩٩)، أضحى من المهم أن يلقي المجلس نظرة جديدة على دور الأمم المتحدة مستقبلا والطريق الماثل أمام شعب تيمور الشرقية. ونحن عندما نفعل ذلك، نضع نصب أعيننا ونؤيد تماما ما قاله الأمين العام:

> ”فالشرط الأساسي في حالة تيمور الشرقية هو ضمان عدم تبديد التضحيات الهائلة للتيموريين الشرقيين والاستثمارات الكبيرة للمجتمع الدولي وتعاون الأطراف الضروري لتحقيق الانتقال بنجاح إلى الاستقلال، من جراء عدم توجيه الاهتمام والدعم الدوليين للدولة الجديدة“. (S/2001/394، الفقرة ٤٣)

وكما قال السفير محبوباني، فإن هذا المجلس ما فتئ يناقش على مدى أشهر عديدة عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وأمامنا الآن حالة ملموسة، وأعني بذلك حالة تيمور الشرقية، ومن الأهمية بمكان أن نبرهن على أننا سننتقل من الأقوال إلى الأفعال. ولذا، علينا أن نعمل بسرعة من أجل معالجة المشاكل التي لا تزال قائمة وأن نبني على أساس المكاسب التي تحققت على مدى العامين الماضيين. ولا بد أن نواصل إرساء الأسس لإقامة إدارة فعالة

من خلال التشديد على بناء القدرات وتدريب التيموريين الشرقيين على الحكم الذاتي والاستقلال.

ومن دواعي سرورنا التركيز المتواصل من جانب إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على التعجيل بنقل السلطة. وقد أدت الجمعية التأسيسية اليمين الدستورية وشرعت في عملها بشأن وضع مشروع الدستور. كما شكلت الحكومة الانتقالية الثانية. وإلى جانب نقل السلطات إلى السلطة التنفيذية، تحسنت عملية التوظيف والتدريب. ويجري تزويد الإدارة العامة بموظفين من التيموريين الشرقيين.

ونلاحظ أيضا أن عدد اللاجئين العائدين إلى تيمور الشرقية في شهر أيلول/سبتمبر بلغ ثلاثة أضعاف العائدين منهم خلال شهر آب/أغسطس. وعلينا أن نعمل من أجل تأمين سلامة أولئك المتواجدين في تيمور الغربية أيضا. وفي كلتا الحالتين، يظل التعاون مع الحكومة الإندونيسية مهما. لذا، فإننا نشعر بالإحباط لأن المحادثات بشأن مستوى الحالة الأمنية الذي فرضه مكتب منسق الأمم المتحدة الأمني، لم تؤت ثمارها وأنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن مذكرة التفاهم. وإن اعتزام الحكومة الإندونيسية الكف عن تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين يجعل هذه المحادثات أكثر إلحاحا، ونأمل أن تجري المناقشات في المستقبل بروح التفاهم والحلول التوفيقية.

ونرحب بالتعاون بين العنصر العسكري في الإدارة الانتقالية والقوات المسلحة الإندونيسية، وكذلك الاتفاق بشأن تحسين التعاون الأمني. ونود أن نشيد بجهود الحكومة الإندونيسية في هذا الصدد، ونؤكد على ضرورة مواصلة النهوض بالعلاقات الطيبة بين الحكومتين باعتبار ذلك أساسيا لمستقبل تيمور الشرقية.

وعلينا كذلك أن نفكر في المخاطر التي تحدق بالسلام الدائم والمستدام بتخفيف حدة الفقر والتخلف. لذا، يولي وفدي أهمية كبرى للتقدم المتواصل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتيمور الشرقية. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن تناقص عدد موظفي الأمم المتحدة والمصروفات سيكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي لهذا البلد. ونحن نوافق على أن المبادرات بشأن تخفيض الفقر والإصلاحات الهيكلية تمثل انطلاقة جيدة. ومن ثم، نرحب بالجهود المتواصلة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي للمساعدة في مجالات تخفيف حدة الفقر وإعادة التعمير. لكن، علينا أن نقدم العون أيضا لشعب تيمور الشرقية في تهيئة بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة. كما أن التنسيق والتخطيط السليم لكفالة التنمية المتزامنة في مجالي الصحة والتعليم، وأيضا في القطاع الزراعي، سيكفل النهوض بالتنمية الشاملة.

من الواضح أن الإنجازات التي حققتها الإدارة الانتقالية منذ الاستفتاء الذي أجري عام ١٩٩٩، إنجازات أساسية، وأنها تنفذ بنجاح العديد من المهام المنصوص عليها في الولاية المنوطة بها بموجب القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩). غير أن من الجلي أيضا أن شعب تيمور الشرقية سيحتاج إلى المزيد من الدعم. وقد أشار الأمين العام في تقريره إلى أن التركيز الرئيسي للبعثة الخلف سيتمثل في ضمان أمن تيمور الشرقية وبقاء واستقرار هياكل حكومتها. وفي هذا السياق، نؤيد تأييدا تاما توصيات الأمين العام بتوفير تواجد دولي بعد الاستقلال.

وأود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن النقاط التي أشير إليها في تقرير الأمين العام.

أولا، لا بد وأن يعمل العنصر العسكري بصورة فعالة مع النظام القضائي بغية الحفاظ على النظام والقانون،

فلكل منهما تأثيره على المصالحة وعودة اللاجئين. ونحن نؤيد وجود عنصر عسكري قادر على أن يتصدى للمخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد تيمور الشرقية، ونتطلع إلى مواصلة تطوير مرفق شرطة تيمور الشرقية وكذلك قوة دفاع تيمور الشرقية. إن تخفيض العنصر العسكري بقدر أكبر ينبغي ألا يتم إلا بموازاة تطوير قدرة السلطات المحلية للدفاع وإنفاذ القانون. ومن المؤكد أنه ستكون ثمة حاجة لمراجعة مستمرة حسبما تتطلب التطورات.

ثانيا، فيما يتعلق بالعنصر المدني، أشار الأمين العام إلى نقص كبير في الخبرة المحلية اللازمة لأداء الوظائف الجوهرية الضرورية لتحقيق الاستقرار وأداء الحكومة، وقد سمعنا هذا عندما تناوله متكلمون سابقون. وفي ضوء أهمية هذه الوظائف الجوهرية المائة، نؤيد التوصية بأن تمول من الأنصبة المقررة.

ومع ذلك، فإن الفقرة ٨٠ من تقرير الأمين العام تشير إلى ما يلي:

”ولما كانت ولاية بعثة الأمم المتحدة في تيمور ولاية واسعة النطاق بشكل غير مسبوق، ونظرا لضرورة بناء الإدارة من العدم، فإنه سيتعين بلا أدنى شك، تقديم مساعدة خارجية أخرى عدا المساعدة الأساسية المذكورة، لتأمين توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها الحكومة.“ (S/2001/983)

وتذكر الفقرة أيضا أنه ستكون هناك حاجة إلى تمويل من المساهمات الطوعية وأنه، بالإضافة إلى الوظائف الجوهرية المائة، سنحتاج إلى ١٣٥ وظيفة تعد حيوية لفعالية الدولة الجديدة.

ولذلك أنضم إلى الأمين العام في ندائه إلى المانحين التبرع بسخاء من أجل الوفاء بهذه الاحتياجات.

ثالثا، إننا نشعر بقلق لأن نظام العدالة لا يزال حتى الآن حديث النشأة، ونحن نتفق على أنه سيتطلب اهتماما تاما. ولذلك نؤيد إيلاء تأكيد أقوى لنظام العدالة وبشأن حقوق الإنسان، ونشجع على تقديم دعم أكبر في الإدارة المدنية للإقليم بشكل خاص.

رابعا، نثني على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لاهتمامها بالمسائل المتعلقة بالفوارق بين الجنسين. ونحن نشعر بالسرور إزاء الانتخاب الذي جرى مؤخرا لعدد من النساء في الجمعية التأسيسية، ونرى أن من المهم لمستقبل تيمور الشرقية مواصلة وضع أحكام تتناول دور المرأة في المجتمع. ونؤيد تأييدا قويا الرأي القائل بأن المبادرات المتعلقة بالفوارق بين الجنسين ينبغي أن تظل تشكل جزءا لا يتجزأ من العنصر المدني، وربما يكون من المبشر بالخير تماما أننا تمكنا من اعتماد بيان رئاسي اليوم بشأن المرأة والسلم والأمن.

خامسا، تمشيا مع الأهمية التي نوليها لعملية المصالحة، نؤيد خطط الأمين العام بشأن وحدة الجرائم الخطيرة. ووفد بلدي يعتقد أن محاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب وسائر الأعمال البغيضة أساسية للحفاظ على القانون والنظام واحترامهما، وأن هذا سيكون له أثر إيجابي على المصالحة.

وعلى نفس المنوال، نأمل أن تقوم المحكمة العليا الإندونيسية باستعراض عرائض الاتهام التي سلمت إلى المسؤولين عن وفاة موظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يوم ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

لقد حدد تقرير الأمين العام عددا من المجالات الحاسمة في بنية حكومة تيمور الشرقية ستتطلب دعمنا المستمر. وإذا ما كان لنا أن نكون ثابتين في نهجنا والتزامنا

تجاه شعب تيمور الشرقية، يجب على المجتمع الدولي أن يضمن تقديم الدعم المالي الكافي والمؤكد عند الحاجة.

لكن استناد إلى التجربة السابقة للإدارة الانتقالية، من الواضح أنه لا يمكننا الاعتماد إلى حد كبير على المساهمات الطوعية. وتقرير الأمين العام يبين أن المساهمات الطوعية آخذة في النقصان بالفعل في تيمور الشرقية وأن الصندوقين الاستئمانيين الأولين لم يمولا تمويلا كاملا حتى الآن. علاوة على ذلك، وكما سمعنا صباح اليوم، فإن وكالات الأمم المتحدة تمر بضائقة مالية خطيرة.

نود أن نؤكد أننا ذهبنا إلى حد بعيد استنادا إلى تصميم والتزام وتضحية شعب تيمور الشرقية وقادته، وتوجيه الإدارة الانتقالية والاشتراك الوطيد من جانب المجلس والمجتمع الدولي. وفي الوقت الذي تنضم فيه تيمور الشرقية إلى المجتمع الدولي، يجب ألا نخيب الثقة التي وضعها شعب تيمور الشرقية فينا. ونحن مدينون له ليس فقط بأن نرحب بها في المجتمع الدولي وإنما أيضا بأن نضمن مستقبله.

السيد وانغ يينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وأن أعرب عن ارتياحنا إذ نراكم تترأسون اجتماعنا. ونود أيضا أن نرحب بممثلي تيمور الشرقية، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونشكرهم على بياناتهم، ونشكر أيضا السيد فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

يسرنا التقدم الواضح الذي تواصل تيمور الشرقية تحقيقه في مختلف المجالات في أعقاب انتخاب الجمعية التأسيسية. ونقدر الجهود المثمرة التي بذلتها في هذا الشأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

والوفد الصيني يرحب بقرار تيمور الشرقية بأن تعلن الاستقلال يوم ٢٠ أيار/مايو من العام القادم. إن استقلال تيمور الشرقية نتيجةٌ للجهود المشتركة التي بذلها شعب تيمور الشرقية والمجتمع الدولي، وهو يمثل أيضا تقدما هاما من جانب الأمم المتحدة نحو الوفاء بمهمتها في تيمور الشرقية.

ومع ذلك، فإن يوم ٢٠ أيار/مايو ليس موعدا لانتهاء مهمة الإدارة الانتقالية. لقد أكد وفد بلدي دائما أنه حتى بعد استقلال تيمور الشرقية، من المحتم الإبقاء على وجود دولي كبير هناك، من أجل إكمال الولاية التي أوكلها إلى الإدارة الانتقالية مجلس الأمن، ولنضمن النجاح الكامل لعمل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

طرح الأمين العام، في تقريره، توصيات محددة فيما يتعلق بتشكيل ونطاق أي بعثة خلف. ونحن نعتبر هذه التوصيات عملية ومجدية. والفقرة ٨٤ من التقرير تؤكد بشكل خاص الآراء التي أعرب عنها في تقريره المعنون ”لا خروج بدون استراتيجية“:

> ”الشرط الأساسي في حالة تيمور الشرقية هو ضمان ألا يتسبب عدم إيلاء المجتمع الدولي العناية الكافية بالدولة الجديدة وعدم دعمه لها إلى تبديد التضحيات الهائلة لأبناء تيمور الشرقية والاستثمارات الكبيرة التي وظفها فيها المجتمع الدولي والتعاون اللازم الذي أبدته الأطراف لإنجاح عملية الانتقال إلى الاستقلال.“ (S/2001/983)

وهذا البيان يدخل في صميم الموضوع ويدعونا إلى التفكر العميق. إن تحقيق الاستقلال في تيمور الشرقية يمثل فقط نصف ما قررت الأمم المتحدة أن تحققه هناك. فبعد ٢٠ أيار/مايو، ستواجه تيمور الشرقية، كونها دولة حديثة الاستقلال، المهمة الضخمة المتمثلة في المصالحة. وفي مجالات كثيرة، مساعدة الأمم المتحدة ستكون لا غنى عنها.

وانسحاب الأمم المتحدة النهائي من تيمور الشرقية يجب أن يكون شرطه الأساسي المسبق إكمال ولايتها، على النحو الذي ورد في القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩). وبعد استقلال تيمور الشرقية، سيكون هدف وجود الأمم المتحدة المستمر ضمان ألا تذهب هباء الجهود التي بذلها حتى الآن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، في تيمور الشرقية.

لقد قال الأمين العام في تقريره إنه يقدم مقترحاته إلى مجلس الأمن لدراستها والموافقة عليها. وأنا أريد أن أؤكد أنه استخدم كلمة ''الموافقة''. والصين، بعد أن درست بعناية الاحتياجات الموضوعية لعملية استقلال تيمور الشرقية والتوصيات العملية التي قدمها الأمين العام، تؤيد تلك التوصيات. وبطبيعة الحال، هذا على أساس فهم مؤداه أن البعثة الخلف تكفل لها موارد مالية كافية.

أخيرا، نؤيد البيان الرئاسي المقرر اعتماده في نهاية هذا الاجتماع.

السيد لوفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أشكركم، سيدي الرئيس، على تشريفكم لنا بحضوركم اجتماع اليوم، الذي يعقد في مرحلة بالغة الأهمية في تاريخ تيمور الشرقية. ونود أيضا أن نرحب بالسيد ماري الكاتيري الذي يوجه باقتدار أعمال الحكومة الانتقالية الثانية لتيمور الشرقية.

كما ترحب فرنسا بالسيد سيرجيو فييرا دي ميللو الذي قام،كعادته بوصف الوضع الراهن، بكل دقة ووضوح، وقبل كل شيء، السبيل الذي ينبغي اتباعه. وتؤيد فرنسا اللغة التي استخدمها، كلمة فكلمة. ويعتبر السيد سيرجيو فييرا دي ميللو من الرجال الذين تجلهم الأمم المتحدة . فمن كمبوديا إلى تيمور الشرقية، يعتبر سجله المهني مثالا لموظفي الأمم المتحدة العظام يفسر سبب قرار المحلفين في أوسلو بمنح الأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام.

في وقت لاحق من المناقشة، سيعلن سفير الاتحاد الأوروبي، سفير بلجيكا، عن موقف الدول الـ ١٥ في الاتحاد الأوروبي. ولذلك، فإنني سأقتصر كما طلبتم ياسيدي، على عدد محدود من الملاحظات الموجزة. وكذلك، ونظرا لأننا في مناقشة، ولأن صديقنا كيشور محبوباني يهوى المناقشة، فإنني سأرد على كيشور محبوباني

ومن الواضح أن تيمور وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تعتبر بالفعل من قصص النجاح للأمم المتحدة . وقد ذكر سيرجيو فييرا دي ميللو بأن علينا أن نظل نلتزم الحذر. وهو محق في ذلك. وعلينا أن نصل إلى النهاية القصوى من الطريق. إلا أن علامات على النجاح. فلقد كانت الانتخابات مثالية. ويتقدم العمل على صياغة الدستور الذي تضطلع به الجمعية التأسيسية على نحو جيد. ومن المقرر إعلان الاستقلال، في صداقة وتعاون مع إندونيسيا، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وإنني أشكر رئيس الحكومة على دعوته. وأعتقد بأن المجلس لن يتردد في الذهاب إلى ديلي يوم ٢٠ أيار/مايو ليكون إلى جانبه في ذلك اليوم المهيب.

إلا أن من الطبيعي، أن لا ينتهي تاريخ تيمور الشرقية والمشاركة الدولية في يوم الاستقلال. ويجب علينا - كما قال كيشور محبوباني ذلك بحق - ألا نكرر أخطاء الماضي. فإنه يجب ألا يكون هناك انسحاب بدون استراتيجية. فالاستقرار في المنطقة بأكملها يعتمد عليها.

وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار الهائل الذي قام به المجتمع الدولي بالفعل بحق في تيمور الشرقية لا يمكن أن يعرض للخطر. وقد تم تعبئة أكثر من بليون دولار من المساعدة المتعددة الأطراف منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، للإعراب عن تضامن بلادنا جميعا مع تيمور الشرقية. وحتى اليوم، فإن ربع جميع الجنود الذين يرتدون

القبعات الزرقاء المنتشرين حول العالم موجودون في تيمور الشرقية. وهذا يعني أن تضامن المجتمع الدولي لا يزال قويا، وأن تضامن فرنسا التي ليس لها مصالح قومية في تيمور الشرقية أو في المنطقة، هو تضامن مثالي. وأود أن أعلن أن كل مواطن فرنسي ينفق ثمانية أضعاف ما ينفقه أي مواطن في سنغافورة على بناء الدولة في تيمور الشرقية، بالرغم من أن مستوى معيشة مواطني سنغافورة أعلى من مستوى عيش المواطنين الفرنسيين. وهذا ليس إلا رقما وحيدا فقط من بين أرقام عدة. وهو يشهد على التزام فرنسا لأن ذلك يبين كيف تقيم فرنسا القيام بدورها لا في مجلس الأمن فحسب، وإنما في خدمة الأمم المتحدة كذلك.

إلا أن هناك مناقشة حقيقية – كما يتضح ذلك بالتأكيد من تدخلاتنا – تنبثق من الطابع المعقد لعملية كالتي تجري في تيمور الشرقية. والحقيقة أن الأمم المتحدة تشترك أكثر فأكثر في العمليات التي هي عمليات لحفظ السلام وبناء الدولة في آن معا.

وقد أعتبرت فرنسا، منذ وقت طويل، أن مجلس الأمن يحتاج من أجل القيام بهذه العمليات، إلى إقامة شراكة مزدوجة. ولقد قلت منذ ١٨ شهرا، وكررته منذئذ وأكرره اليوم مرة أخرى، لأنني أعتقد أنه أمر هام. الشراكة الأولى بطبيعة الحال هي شراكة المجلس مع البلدان المساهمة بقوات. وقد أعربت هذه البلدان عن الإحباط لأنها لا تشرك إشراكا كافيا. وأعتقد بأن المجلس قد رد على شواغلها في القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، ولقد كان لي شرف تنظيم أول مشاورات يجريها المجلس، أثناء رئاسة فرنسا للمجلس، مع البلدان المساهمة بقوات وفقا للشكل الجديد، الذي أعتقد أنه يمثل تحسينا حقيقيا. وشراكة المجلس الثانية هي مع المؤسسات الدولية التابعة لأسرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبالطبع، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أرحب بممثله على هذه الطاولة، وبالإضافة إلى المؤسسات الأخرى. ويعتبر التنسيق الجيد أمرا جوهريا. وأعتقد بأن اجتماعنا اليوم يثبت أن هذا التنسيق يمكن أن يوجد بين ما يعتبر المجلس أنه يجب القيام به وبين ما تستطيع مؤسسات الأمم المتحدة كمؤسسات بريتون وودز القيام به في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة.

والآن أنتقل إلى لب المناقشة التي تجري اليوم والتي تعتبر مناقشة متكررة تسمع أيضا في الجمعية العامة. إنها مناقشة حقيقية ينبغي لنا أن نباشرها بشكل مفتوح. وعندما يقوم المجلس بمتابعة تطوير هذه العمليات المعقدة – كانت كمبوديا أولها ثم تلتها عمليات أخرى ومنها تيمور الشرقية – فإنه يمكن أن يُرى أن اختصاص المجلس يميل إلى الامتداد خارج نطاق ما حدده الميثاق بكل دقة: ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين . إن هذا الاختصاص يمتد حاليا إلى الأنشطة التي يعتبر طابعها أميل إلى بناء الدولة: بناء أو إعادة بناء الاقتصاد والهياكل الاجتماعية، وحتى هياكل الدولة. ولذلك، فإنه يتم في المناقشات، بما في ذلك المناقشات التي تجري في الجمعية العامة، الإعراب عن الإحباط. فما هو الحد الذي سيقف عنده مجلس الأمن في توسيع اختصاصه؟ وما الذي سيترك للجمعية العامة إذا أصبح مجلس الأمن معنيا أكثر فأكثر بهذه العمليات المعقدة والمتكاملة؟

أعتقد أن على المجلس أن ينتبه إلى هذا الإحباط الذي يُعرب عنه في الجمعية العامة. وهذا هو السبب الذي من أجله أعربت فرنسا، في سياق الإعداد لأحد البيانات الرئاسية، بالاستناد إلى بعض توصيات الأمين العام الجديرة بالذكر، عن رغبتها في أن تكون المناقشة مفتوحة. فهي ليست مناقشة تتعلق بالتمويل لأن التمويل يجب أن يوفر على كل حال. ويجب أن يكون جزءا من ميزانيتنا العادية، سواء في الميزانية العادية للأمم المتحدة في إطار الجمعية العامة أو في ميزانية عمليات حفظ السلام. إنه سؤال يتعلق بتوزيع الاختصاصات. إلا أنني أعتقد بأن هذه مناقشة ينبغي لنا أن

نجريها لا في حالة هذا اليوم فحسب، وإنما فيما يتعلق بالعمليات المعقدة الأخرى أيضا، بحيث عندما نكون متجهين نحو النجاح، كما نحن الآن تحت قيادة سيرجيو فييرا دي ميللو، فإن هذا النجاح لن يكون نجاح شعب بمفرده، أي شعب تيمور الشرقية، أو شخص بمفرده، سيرجيو فييرا دي ميللو، أو ربما مؤسسة بمفردها، مجلس الأمن، وإنما يكون نجاحا لأسرة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك الجمعية العامة.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نضم صوتنا إلى أصوات المرحبين بكم، السيد الرئيس، وبالممثل الخاص للأمين العام، ورئيس وزراء الحكومة الانتقالية الثانية في تيمور الشرقية، ونائب رئيس البنك الدولي وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ونقدر تقديرا عاليا الأعمال التي قامت بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية التي يرأسها بذكاء الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو. كما نقدر تقديرا عاليا كل ما أنجز في سبيل إنشاء دولة في هذه الأرض وهي تتحرك قدما نحو الاستقلال. ونرحب بوجه خاص بالنجاح في إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية. ونرى في هذا دليلا على اتجاه صحي في تطوير العمليات الاجتماعية والسياسية في تيمور الشرقية. ونحن مقتنعون بأن تيمرة السلطة في البلد هي السبيل الفعلي الوحيد للتحرك نحو إقامة دولة مستقلة مستقرة.

ونحن عموما نشعر بأن الأمم المتحدة تؤدي دورا رئيسيا في التغلب على الأزمة في تيمور الشرقية. ومن الضروري أن نتوخى تطويرا في المستقبل لدور الأمم المتحدة في تواجد المجتمع الدولي في تلك الدولة الجديدة عقب انتهاء الصراع. ونرى أنه يجب تحديد حجم الوجود الدولي في المستقبل وشكله وتوقيته، على أساس تحليل الاحتياجات الفعلية لتيمور الشرقية مع مراعاة ديناميات الوضع المتطور في الجزيرة ووضع حكومة البلد.

ولا بد أن تشترك طائفة كبيرة من مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها في المساعدة على إقامة الدولة المستقلة. وعلى الهياكل الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وفرادى البلدان المانحة أن تدعم أيضا جهود الأمم المتحدة التي نرى أن تضطلع بدور المنسق في هذه العملية. كما نرى أنه ينبغي عند قيام الهياكل الحكومية في تيمور الشرقية أن يتناقص الوجود الدولي تدريجيا. إن هذه العمليات جميعها، بما فيها الانتقال من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إلى الشكل الجديد لوجود الأمم المتحدة، يجب أن تخضع لتحقق سلس ودقيق حتى يتسنى النجاح في استمرار إنجازات الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

وفي ضوء كل ما قلته، اسمحوا لي الآن أن أقول إننا نؤيد فحوى التقرير الأخير للأمين العام والأفكار المحددة الواردة فيه. فنحن نرى أن التقرير حدد النبرة الصحيحة في مناقشة الخطوات المحددة التي تسلكها المساعدة الدولية المقدمة إلى تيمور الشرقية المستقلة. ولكننا نريد في الوقت نفسه صورة أوضح لما ينطوي عليه برنامج المساعدة الدولية على وجه التحديد. فمن الممكن اعتبار تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في المستقبل في تيمور الشرقية خطوة أولى لا بأس بها، يجب أن تتبعها خطوات جوهرية أخرى – يمكن للمرء أن يسميها مقدمة لسيمفونية كاملة جميلة.

ونتوقع أن يقدم الأمين العام مقترحات مفصلة إلى مجلس الأمن مع توصية حول التمديد الأخير لولاية الإدارة الانتقالية المحدد له كانون الثاني/يناير من العام المقبل، كي يستطيع المجلس أن يعد ولاية البعثة الجديدة في الوقت المناسب ودون عجلة لا مبرر لها، وبذا يكفل النجاح للتحضير للاستقلال في تيمور الشرقية.

السيد لتونا (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي غبطة وفدي أن يراكم، السيد الرئيس، ترأسون هذا الاجتماع اليوم. ويسرنا أيضا أن نرحب في مجلس الأمن بالممثل الخاص للأمين العام، السيد فييرا دي ميللو ورئيس الوزراء، ألكاتيري. إننا نشكرهما على إحاطتيهما الشاملتين. ونرحب كذلك بممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونشكرهما على بيانيهما.

واسمحوا لي أن أتوجه بالتهنئة، من خلال رئيس الوزراء، إلى شعب تيمور الشرقية لنجاحه في انتخاب الجمعية التأسيسية الوطنية، في جو سلمي خال من العنف، والواقع أن معدل المشاركة في الانتخابات في تيمور الشرقية تجاوز ٩١ في المائة، مما يثبت مرة أخرى أنه لا روح ولا رغبة أكبر من تقرير المصير. ونحن سعداء لأن ما توطد في البلد ليس السلام والهدوء فحسب بل إن شعب تيمور الشرقية أصبح يتجه نحو بلوغ الهدف المرجو وهو الاستقلال في القريب العاجل بطريقة منهجية وجيدة الإعداد.

ويستحق تقرير الأمين العام إشادة وتنويها لما تضمنه من معلومات تفصيلية عن الحالة في تيمور الشرقية، لا سيما بعد الانتخابات السلمية للجمعية التأسيسية، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١. ووفدي يؤيد تماما توصيات الأمين العام وخاصة ما يتعلق منها باستمرار وجود موظفي الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

والآن بعد أن أُرسي الركن الأساسي في الديمقراطية الشعبية والحكومة النيابية، أصبح من الضروري أن يكون الهدف الأولي للحكومة الانتقالية والحكومة المقبلة ترسيخ هذه المبادئ، حتى يتيسر تعمير الجزيرة والتعجيل به. ومن المهم في هذا الصدد أن يقدم المجتمع الدولي الدعم اللازم لتيمور الشرقية في كل مجالات النشاط. ولذا ينبغي أن يواصل مجلس الأمن دعم تيمور الشرقية وتأكيد التزامه الكامل خلال الفترة الانتقالية. وأي تراخ أو تهاون من جانب المجتمع الدولي يمكن أن يؤدي إلى مأزق أو إلى عكس اتجاه الوضع ومن ثم الإضرار بالمكاسب التي تحققت حتى الآن.

والواقع أن انتخابات الجمعية التأسيسية مهدت الطريق لاستقلال الشعب. غير أن الاستقلال لا يتم التمتع به إلا بقيام الأعمدة الثلاثة التالية لتفعيل الديمقراطية في بلد حديث الاستقلال: قضاء نزيه ومستقل، وشرطة مدنية مؤهلة ومدربة بالكامل، وإطار إداري صلب وعريض القاعدة. إن القضاء الوليد يحتاج إلى تدريب ودعم لتزداد كفاءته المهنية وليؤدي دوره بفعالية لتأمين سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. ونرحب في هذا الصدد بإعلان اللائحة ٢٥/٢٠٠١ المؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي تنص على تدابير تجعل نظام القضاء أكثر فعالية وتعجل بالعملية القضائية.

وبالمثل فإن إدارة الشرطة المدنية الحسنة التدريب تصبح بالغة الأهمية للحفاظ على القانون والنظام في تيمور الشرقية ولتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ونرحب في هذا الصدد بما أُحرز من تقدم في تدريب التيموريين الشرقيين على الوظائف العليا في إدارة الشرطة. وفيما يتعلق بإنشاء إدارة عامة نشطة فإننا نرحب بما تحقق من تقدم كبير في العامين الماضيين في مجال بناء خدمة مدنية بما لها من مؤسسات، من أساسها فصاعدا. ونثق مع زيادة مرافق تدريب الموظفين أن التيموريين الشرقيين سيقدرون على الاضطلاع بالمسؤولية عن بلدهم بأفضل طريقة ممكنة.

ليس بالإمكان إحلال سلام مستدام أو استقرار مستدام إن لم تتوافر بيئة آمنة في تيمور الشرقية. ولئن كانت الانتخابات قد جرت بأسلوب سلمي تماما فإننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن عوامل معينة قد يكون لها تأثيرها

السلبي على الأعمال الجيدة التي تمت حتى الآن. ونعرب في هذا المقام عن قلقنا إزاء أنشطة الميليشيات والأسواق غير المشروعة على طول الحدود - وإن كانت هذه تقل تدريجيا - وإزاء استمرار تخويف اللاجئين. ولذا ينبغي أن يكفل المجلس منح حرية العودة الطوعية إلى تيمور الشرقية للاجئين الموجودين حتى الآن في إندونيسيا وعددهم ٠٠٠ ٨٠ لاجئ. ومن الضروري أن تستمر المساعدة الإنسانية لهم دون انقطاع إلى أن يُعاد توطينهم في تيمور الشرقية.

ومن الضروري كذلك أن يشعر أبناء تيمور الشرقية بالأمان في كل مناحي حياتهم. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بكفالة تمتعهم الكامل بحقوقهم دون تمييز، بتعزيز تدابير بناء الثقة وإدراج جميع قواعد حقوق الإنسان في الدستور الذي تجري صياغته الآن والذي ينتظر أن يكتمل في غضون ٦٠ يوما، حسبما أفادنا به رئيس الوزراء.

وعلى الجبهة الخارجية، هناك حاجة ماسة في تيمور الشرقية إلى الدعم الدبلوماسي الضروري من الدول المجاورة، وبخاصة إندونيسيا. ومما يثلج الصدر أن نذكر أن الاجتماعات غير الرسمية تعقد بالفعل على مستويات أرفع بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. ونرحب بالاجتماع الذي عقد في ١٢ أيلول/سبتمبر بين رئيسة إندونيسيا والممثل الخاص، بصحبة رئيس الوزراء والوزير الأقدم للشؤون الخارجية والسيد زنانا غوسماو. ونرحب كذلك بالمفاوضات الجارية بين إندونيسيا ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صوب إقامة ترتيبات تقنية كأساس لعودة وكالات الأمم المتحدة إلى نوسا تانغارا الشرقية.

وقد دارت محادثات كثيرة حول الافتقار إلى التنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة. والحالة في تيمور الشرقية من الحالات التي يمكن أن يكون لهذا التنسيق فيها أهمية كبرى، وبخاصة عندما ندخل مرحلة بناء السلام وإعادة بناء اقتصاد تيمور الشرقية. ويرى وفد بلادي أن الخبرة المكتسبة في هايتي ستكون أساس العمل في تيمور الشرقية في المستقبل.

والبلد الذي عانى كثيراً من المحن وتعرض لصعاب يعجز عنها الوصف لا يمكن أن يشرع في بناء أمته دون أن تتحقق العدالة لصالح الضحايا. ويستحيل أن يكتمل بناء الأمة دون أن يكون هناك مجتمع موطد وموحد ومحب للسلام. وينطبق نفس الشيء على تيمور الشرقية. ونعتقد بأن هناك حاجة إلى ما هو أكثر مما يوجد حالياً لكي نشجع المصالحة على الأمد الطويل بين التيموريين الشرقيين. ولهذا، يجب إيلاء الاهتمام لبناء الأمة وبناء القدرات وبناء المؤسسات.

ويرحب وفد بلادي، مثله مثل غيره من الوفود، بتعديل المرسوم الرئاسي في ٢٣ نيسان/أبريل، الذي أنشأ محكمة مخصصة لحقوق الإنسان تتناول الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية. ورغم أن هذا التعديل يوسع الاختصاص القضائي للمحكمة، فهو يعجز مع ذلك عن تحقيق هدفه، وهو قصر المحاكمات على القضايا التي حدثت في شهري نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ونرجو أن تعيد حكومة إندونيسيا النظر في قرارها بتوسيع الاختصاص القضائي للمحكمة المخصصة بحيث يغطي جميع قضايا جرائم حقوق الإنسان التي ارتكبت في تيمور الشرقية من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

ويؤيد وفد بلادي تأييداً كاملاً إنشاء لجنة للاستقبال والحقيقة والمصالحة تخول بعقد جلسات استماع واستدعاء شهود للتوصل إلى الحقيقة عن جميع الأحداث ذات الصلة التي حدثت في تيمور الشرقية من ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٤ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ولكن يجب ألا تعتبر

هذه اللجنة بديلاً للعدالة، بل هيئة مكملة للعملية القضائية. ونثق بأن اللجنة ستساعد على تضميد الجراح وعلى جعل التيموريين الشرقيين أقرب بعضهم من بعض من أي وقت مضى لمصلحة الأمة بأسرها.

وحيث لم تبق سوى ثلاثة أشهر على انتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، فإن الحاجة تقوم إلى قرار بشأن البعثة الخلف. والأمم المتحدة لا يسعها أن تتهاون الآن. ويجب أن تتجنب بأية تكلفة انتهاء ولاية بعثة لم تحقق إلا نصف ما أنشئت لتحقيقه. ولهذا، نعتقد بأن من المحتم على المجتمع الدولي أن يواصل المشاركة فيما يجري في تيمور الشرقية لفترة سنتين ابتداء من الاستقلال. ولا يوجد أمام الأمم المتحدة من خيار مسؤول إلا أن تظل ملتزمة بالأهداف المحددة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية. إن إقرار خطة البعثة الخلف وتفاصيل بعثة حفظ السلام الموحدة سيكون القرار السليم من المجتمع الدولي، حيث أن ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لن تكون قد اكتملت بنهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

وفي هذا الصدد، نؤيد توصيات الأمين العام تأييدا كاملاً ونوافق على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تظل مشاركة بدور في تيمور الشرقية لحماية وتوطيد المنجزات الرئيسية التي تحققت حتى الآن. أما بالنسبة للحضور الفعلي لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بعد استقلالها، فنوافق موافقة تامة على أن حجم هذا الحضور يجب أن يكون الحجم الصحيح الذي يعني بالاحتياجات الخاصة للبلد في هذه المرحلة الجديدة من مستقبله السياسي.

أخيراً، نعلن عن تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي الذي عمم اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يود ممثل سنغافورة أن يتكلم ليوضح نقطة من البيان الذي سبق أن أدلى به. وبموافقة أعضاء المجلس أعتزم أن أعطي له الكلمة الآن.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نظراً لأن السفير جان - دافيد لفيت أشار إلى بعض النقاط التي أثرتها، وددت أن أوضح الحالة بتسجيل موقفنا.

أولاً، ذكر السفير لفيت أننا رغبنا في المناقشة من أجل المناقشة. وبالنسبة لهذه القضية، لم نكن نحاول المناقشة في الواقع، ولكننا شعرنا بحيرة كبيرة إزاء الصعوبات التي واجهناها في المشاورات غير الرسمية عند الموافقة على تقرير معقول جداً للأمين العام. ولم نعرف كيف ننبه الدول غير الأعضاء في المجلس إلى أننا نواجه هذه الصعوبات. ولكن السفير لفيت قام بذلك نيابة عنا.

ثانياً، استمعت إلى السفير لفيت يقول إنه يوافق تماماً على الملاحظات التي أدلى بها السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، ونحن نوافق عليها أيضا. وأرى أن هذا يجعلنا متفقين اتفاقاً كبيراً على القضايا الجوهرية.

ثالثاً، وهذا مدعاة حيرة كبيرة لنا، أن السفير لفيت أشار إلى أن إسهام فرنسا أكبر بكثير من إسهام سنغافورة في تيمور الشرقية. ليست لدينا الأرقام هنا، وليس لدينا الوقت لبحثها، ولكننا سنبحثها. والواقع أنه بموجب صيغة تقديم الإسهامات في عمليات حفظ السلام تدفع الدول الأعضاء الدائمة العضوية أنصبة أكبر بعض الشيء بسبب عضويتها الدائمة وأعتقد أن من المعترف به بصفة عامة داخل مجتمع الأمم المتحدة أن الامتيازات تترتب عليها مسؤوليات. وهذا مبدأ متفق عليه. وهناك أعضاء كثيرون على استعداد لأن يصبحوا أعضاء دائمين، حتى وإن كان عليهم أن يدفعوا أكثر بعض الشيء.

رابعاً، أثار السفير لفيت نقطة أراها هامة جداً، وهي أننا يجب أن نتوخى الحساسية إزاء وجهات نظر الجمعية العامة. وأتفق معه تمام الموافقة، وأرجو أن نصغي بعناية كبيرة أثناء مناقشات اليوم إلى وجهات نظر غير الأعضاء، وأن نسمع نقطة جوهرية يثيرونها دائماً في مناقشات مجلس الأمن، وهي أنهم يأملون أن يخضع مجلس الأمن لمساءلة أعضاء الجمعية العامة. وأرى أننا إذا فعلنا ذلك سنسهم إسهاماً إيجابياً إلى أقصى حد.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): معالي وزير الخارجية وسعادة الممثل الخاص وفخامة رئيس الوزراء، نرحب بكم في المجلس. وأود أن أعرب عن امتناني العميق لكم جميعاً للبيانات المفيدة والهامة والبناءة التي أدليتم بها اليوم. وأعرب عن امتناني كذلك لممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللذين أدليا بإحاطتين إعلاميتين هذا الصباح أيضا.

السيد الوزير، أجد شخصياً أن من الأنباء التي تبعث على السرور الشديد أن نجد أنفسنا في هذه القاعة بعد عامين، كما قال السيد سيرجيو دي ميللو. وأرى – وأود أن أعيد صياغة ما ذكره السفير محبوباني هنا – أن المجلس اضطلع طيلة العامين الماضيين بعمل جيد جداً في تحمل مسؤولياته الوطنية والجماعية على حد سواء. وفيما يتعلق بالمملكة المتحدة – ولا أستطيع أن أتكلم باسم الآخرين – فإن وجود ٢٠٠ جندي في القوة الدولية في تيمور الشرقية والمراقبين العسكريين والشرطة المدنية في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والمساعدات الضخمة من أجل التنمية والتعمير التي قدمناها في المراحل المبكرة تعبير عن التزامنا الوطني والتزامنا بوصفنا عضواً دائماً في هذا المجلس بما أرى أنه عملية ناجحة كل النجاح للأمم المتحدة. ونلتزم التزاما كاملاً بدعم شعب تيمور الشرقية في تحقيق الاستقلال الذي يستحقه. ومن الأمور الطيبة على وجه الخصوص أن يكون لدينا الآن موعد محدد، وهذا الموعد سيعطينا جميعاً هدفاً يمكننا أن نسعى إلى تحقيقه قبل ذلك الموعد.

وتقرير الأمين العام يتضمن حججاً سليمة وبحثاً جيداً على نحو خاص، وهو وثيقة قيمة. وإنشاء فرقة عمل موحدة للبعثات داخل الأمانة العامة، كما أوصى بها تقرير الإبراهيمي عن عمليات حفظ السلام، يسهم في هذه العملية.

وهنا أيضا، ربما تُكتسب دروس مفيدة في العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة حاليا والتي ستقوم بها في المستقبل وفي طريقة الإعداد لها.

ويحدوني أمل كبير، ونحن بصدد صقل توصياتنا بشأن هيكل وجود الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الاستقلال خلال الأشهر القليلة القادمة، في أن تستفيد الأمانة العامة من تلك الآليات، وهذه الإجراءات الجديدة للعمل، لكي تستعين بها إضافة إلى الأساس الجيد الموجود فعلا.

ونعرب عن سعادتنا البالغة لتأييد توصيات الأمين العام المتضمنة في البيان الرئاسي الذي سيصدر اليوم. ونعتقد بأن انسحاب الوجود الدولي قبل الأوان من تيمور الشرقية سيخلف أثرا من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. ولذلك، فإننا نؤيد تأييدا تاما مفهوم استمرار وجود الأمم المتحدة ولكن بعد تقليصه، حتى فترة الاستقلال وفي أثنائها. ونرحب بتسليم الأمين العام أيضا بأنه لا بد من وضع استراتيجية خروج واضحة.

ونؤيد أيضا التوصية التي تفيد بأنه ينبغي تمويل عدد الوظائف المدنية الرئيسية لدعم إدارة تيمور الشرقية من الأنصبة المقررة لفترة زمنية محدودة بعد الاستقلال. وهذه المهام الأساسية، التي لا توجد خبرات محلية قادرة على القيام بها حتى الآن، تتسم بالأهمية فيما يتصل بتحقيق الاستقرار

ومزاولة الحكومة الجديدة أعمالها في الأشهر الأولى بعد الاستقلال.

وبما أن الانتقال من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى وجود للأمم المتحدة بعد الاستقلال يعد عملا فريدا من نوعه فإننا نقبل بهذه المناسبة أن ننظر في مسألة تمويل وظائف الموظفين المدنيين العاملين في مجال دعم التيموريين من الأنصبة المقررة. ولكن، عند النظر إلى المستقبل، أعتقد أن الجميع سيوافقون على أن الهدف الرئيسي ينبغي أن يكون تقديم قدر من الضمان للدولة الجديدة في تيمور الشرقية كي تحصل على الدعم الذي تحتاج إليه للقيام بعملها والمضي في طريقها. ويحدوني الأمل أن تستخدم الأنصبة المقررة لتمويل هذه الوظائف في هذه الفترة وألا يؤدي ذلك إلى إحباط الآخرين من التطوع لتقديم مساهمات إلى تيمور الشرقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، وهي مساهمات ضرورية جدا بكل وضوح. ومن الواضح تحقيقا لمصلحة الجميع، وليس على الأقل تحقيقا لمصلحة شعب تيمور الشرقية نفسه، أن نتبع طرقا تقليدية للمساعدة الإنمائية حالما يمكن استدامة ذلك، لا قبله.

وموافقتنا على تمويل عدد معين من الوظائف المدنية الأساسية تتضمن الوظائف الموصى بها لوحدة الجرائم الخطيرة. وفي أثناء الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن التي أوفدت إلى تيمور الشرقية في السنة الماضية، أعرب أعضاء البعثة عن قلقهم البالغ إزاء قضايا الجرائم الخطيرة، ولقد شعرت بالسرور لسماعي اليوم ما قيل عن الإجراء الذي اتخذه السيد فييرا دي ميللو فيما يتعلق بتلك العملية. ومن الواضح أن هذه الوحدة تقوم بدور هام جدا، فيما يتصل بالعدالة وتحقيق المصالحة الوطنية، على حد سواء، ونرحب بالتقدم الذي أحرزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والسلطات الإندونيسية حتى الآن فيما يتصل بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في تيمور الشرقية خلال الأيام السوداء التي أعقبت الاستفتاء مباشرة. ونرحب بخاصة بقرار الرئيسة ميغاواتي الذي أصدرته في آب/أغسطس لتمديد الولاية القضائية للمحاكم الإندونيسية المخصصة، ونتطلع إلى الوقت الذي تنشئ فيه إندونيسيا تلك المحاكم كمسألة عاجلة.

لقد طلبتم مني السيد الرئيس أن أدلي ببيان موجز، ولهذا سأختصر بياني. وأختتم كلمتي ببساطة بالإعراب مرة أخرى عن التحية وعن الشعور بالرضا لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والشعب التيموري الشرقي وبتقديم أفضل تمنيات المملكة المتحدة لهم خلال الأشهر المقبلة حتى ٢٠ أيار/مايو ولشعب تيمور الشرقية فيما بعد ذلك التاريخ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتزم تعليق الجلسة في تمام الساعة ١٣/١٥ واستئنافها الساعة ١٥/٠٠. وتبعا لذلك يبقى لدينا من الوقت ما يكفي لمتكلم أو متكلمين قبل تعليق الجلسة لتناول الغداء.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم السيد الرئيس أنتم ووفدكم على الإدارة الآيرلندية الممتازة للمجلس خلال رئاستكم. ويسرني أن أراكم هنا. وأعرب عن الشكر للسيد فييرا دي ميللو أيضا على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده التي لا تعرف الكلل والجديرة بالإعجاب وعلى الجهود التي يبذلها فريقه في تيمور الشرقية.

ونعتقد بأن مشاركة السيد ألكاتيري اليوم هنا تتسم بأهمية خاصة، لأن هذه هي المرة الأولى التي يستمع فيها المجلس إلى قائد تيموري شرقي مُنتخب. وهذا مَعلم كبير على طريق تيمور الشرقية. وأعرب أيضا عن الشكر لممثلَي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللذين قدما إحاطتين إعلاميتين. إن وجودهما هنا يدل على أن تيمور

الشرقية ليست مسؤولية للمجلس وحده، وأن مفهوم اقتسام المسؤولية بين الأطراف الفاعلة الرئيسية المتفاعلة، وهذا أمر سترد الإشارة إليه في البيان الرئاسي في وقت متأخر، يطبق بالفعل.

لقد رحبنا بتقرير الأمين العام عن تيمور الشرقية. وقامت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، التي تعمل مع التيموريين الشرقيين، بعمل جاد للغاية، وهذا واضح. وتضم الولايات المتحدة صوتها إلى أصوات أعضاء المجلس الآخرين لتعرب عن تأييدها لمقترحات الأمين العام بشأن العمل في المستقبل، خلال مرحلة الانتقال من الآن وحتى الاستقلال وخطة البعثة الخلف. ونؤيد هذه التوصيات في سياق دعمنا لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية كوجود دولي مستمر لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ومواصلتها تخفيض عدد أفرادها وللعمل الأولي الذي قامت به الأمم المتحدة بشأن وضع استراتيجية خروج معقولة ورشيدة.

وأرحب بخاصة بالعمل الذي أنجزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، عندما أعد تقييما تقنيا لتحديد الوظائف المدنية التي تعد وظائف ذات أولوية من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والتي يتعين تضمينها في الوظائف الأساسية المحدودة التي يتعين تمويلها من الميزانية العادية لفترات تتراوح بين ستة أشهر و ٢٤ شهرا.

يتكلم أشخاص كثيرون عن تيمور الشرقية بصفتها قصة نجاح للأمم المتحدة أو هم يتكلمون بشأن الطريقة التي ينبغي لنا أن نستفيد بها بقدر أكبر من تلك القصة لضمان أن تصبح تيمور الشرقية قصة نجاح، ونحن نوافق على ذلك. وأشجع المجلس، والأمم المتحدة والتيموريين الشرقيين أنفسهم على الاتفاق على تعريف جيد للنجاح النهائي وكيف سيكون هذا النجاح حينما يغادر آخر موظف من موظفي الأمم المتحدة وحينما تقف تيمور الشرقية مستقلة مستقرة معتمدة على ذاتها. ولتحقيق ذلك، تحتاج الأمم المتحدة والتيموريون الشرقيون إلى العمل مع أكبر مجموعة من المانحين الثنائيين والوكالات المهتمة بهذه المسألة لضمان إنشاء آليات الدعم الملائمة الأخرى، لأن التدابير الاستثنائية الممولة عن طريق عمليات السلام تتضاءل بصورة تدريجية في غضون سنتين.

وأؤكد للوزير الكاتيري، بأن التيموريين الشرقيين يجب أن يساعدوا في هذه العملية وذلك بالتركيز على المضي قدما على طريق الديمقراطية والوئام والسلام، وتحليهم بالمسؤولية المالية والالتزام الواقعي، والاستفادة بأكبر قدر ممكن من خبرات موظفي الأمم المتحدة والآخرين القادرين على التعليم، وتحديد الأولويات على النحو الصحيح. ويتعين على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تساعد في هذه العملية بتقليص قوامها في المواعيد المحددة التي قررتها هي في الفترة الواقعة من الآن وحتى الاستقلال، بل والعمل بصورة أكثر جدية لتطوير وتنفيذ الصورة الكاملة للطريقة التي تتلاءم بها جهود الأمم المتحدة مع الجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة الأخرى في المستقبل القريب وذلك بوضع خطتها للوصول، بداية من يوم الاستقلال، إلى هدف الصفر أو القريب من الصفر لدعم تمويل حفظ السلام بحلول منتصف عام ٢٠٠٤. وإذا تمكنا جميعا من القيام بذلك، نستطيع آنئذٍ أن نتكلم بصورة حقيقية عن قصة نجاح للأمم المتحدة وقصة نجاح لشعب تيمور الشرقية أيضا.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): معالي الوزير، يعرب وفدي عن سروره لأن مجلس الأمن، تحت توجيهكم، يقوم حاليا بدراسة تقرير الأمين العام عن الحالة في تيمور الشرقية.

من دواعي سرور وفدي أن يرحب مرة ثانية بالسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام. وأشكره على التعليقات التي أبداها استكمالاً لتقرير الأمين العام الممتاز المعروض علينا.

ويشارك وفدي في عبارات الترحيب التي وجهت إلى وفد تيمور الشرقية الرائع، بقيادة السيد ماري الكاتيري، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الثانية لتيمور الشرقية. ومما يسرنا بالطبع أن نلاحظ حضور السيد ماتس كارلسون، نائب رئيس البنك الدولي، والسيد زيفيرين ديابر، مدير البرنامج المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في هذه الجلسة، ونشكرهما على ما قدماه من مساهمة اليوم.

استجابة لطلبكم توخي الإيجاز يا سيدي سأكتفي بملاحظتين. أولاً، أود أن أؤكد أن من دواعي سرور مالي أن تلاحظ التقدم السياسي المحرز حتى الآن صوب إقامة دولة مستقلة في تيمور الشرقية من خلال انتخاب ٨٨ عضواً للجمعية التأسيسية، وتشكيل مجلس وزراء يتألف كله من أبناء تيمور الشرقية، وإقامة إدارة تيمورية، وتعزيز تدابير الأمن، وتوفير الخدمات العامة وإعادة تشييد الهياكل الأساسية. وقد تحققت هذه النتائج بالتأكيد بفضل الجهود التي بذلتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لتعزيز مساهمة شعب تيمور الشرقية ومشاركته المباشرة في إدارة البلد. وهي تشهد أيضاً بالنضج السياسي الكبير الذي بلغه شعب تيمور الشرقية في سعيه نحو الاستقلال.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بالتحدي البالغ الأهمية الماثل أمامنا، وهو ضمان قابلية الدولة المستقلة القادمة للاستمرار. ونرجو بذل قصارى الجهد لمساعدة تيمور الشرقية على الشروع في الاستقلال. وفي هذا السياق، نؤيد توصية الأمين العام بالاحتفاظ بوجود دولي ملموس في تيمور الشرقية بعد حصولها على الاستقلال. بل إن من واجب المجتمع الدولي أن يصاحب الدولة الجديدة وهي تخطو خطواتها الأولى، وذلك بتزويدها خاصة بكل مساعدة ضرورية في الشؤون الإدارية والمالية وبضمان أمنها.

ومن نفس المنطلق، نشجع الشركاء ذوي الصلة على الصعيدين الدولي والثنائي، وخاصة مؤسسات بريتون وودز وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، على تقديم مزيد من المساعدة لتيمور الشرقية بعد حصولها على الاستقلال. والمعلومات التي قدمها السيد كارلسون والسيد ديابر مشجعة في هذا الصدد.

وختاماً، أعرب عن تقديري للسيد فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور الشرقية، ولجميع فريق الإدارة الانتقالية على تفانيهم في السير بهذه العملية، غير المسبوقة في تاريخ الأمم المتحدة، إلى غايتها الصحيحة. ونقدر الجهود المدهشة التي بذلوها لبناء دولة مستقلة ديمقراطية وقادرة على البقاء اقتصادياً في تيمور الشرقية. ونؤيد تماماً البيان الرئاسي المزمع إصداره في ختام هذه الجلسة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أرحب بكم في نيويورك يا سيدي وأشكركم على توليكم رئاسة هذه الجلسة. وأهنئ أيرلندا على الإنجازات التي حققتها خلال رئاستها لمجلس الأمن.

وأود أيضاً أن أشكر السيد فييرا دي ميللو وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على إنجازاتهما الكبيرة حتى الآن في تيمور الشرقية. وأود أن أعرب أيضاً عن مدى سعادتنا لرؤية ماري الكاتيري وأعضاء الحكومة الانتقالية يحضرون هذه الجلسة من جلسات مجلس الأمن. وتقدم النرويج تأييدها الكامل لوزارة تيمور الشرقية وهي تعد العدة للاستقلال، حسبما سمعناه، يوم ٢٠ أيار/مايو من العام القادم.

وقد مرت تيمور الشرقية في الشهور الأخيرة بفترة من التطورات السياسية التاريخية. وأحرز علاوة على ذلك تقدم كبير في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي إقامة إدارة عامة فعالة. وتتمثل التحديات التي تنتظرنا الآن في حماية هذه المنجزات والإضافة إليها حتى يمكن إنجاز مشروع بناء الدولة. وسيتطلب هذا وجوداً دولياً كبيراً للأمم المتحدة بعد الاستقلال.

وتعرب النرويج عن تأييدها الكامل للتوصيات المتعلقة بإقامة بعثة متكاملة للأمم المتحدة بعد انتهاء الإدارة الانتقالية. ونرى أن تتيح الولاية الدقيقة للبعثة الخلف إنجاز المهمة المنوطة بالإدارة.

ويلزم توخي قدر كبير من الحذر لدى مناقشة خفض العنصر العسكري والعنصر المتعلق بالشرطة المدنية بما يتجاوز المقترحات الواردة في التقرير المعروض علينا. ويجب أن نضع دائماً نصب أعيننا ضرورة المساهمة في الاستقرار الوطني والإقليمي. وغني عن القول أنه ينبغي أن تتجلى في الوجود العسكري ووجود الشرطة الحالة الأمنية على أرض الواقع في أي لحظة معينة. علاوة على ذلك، فإن خفض عنصر الشرطة المدنية لا ينبغي أن يعرض للخطر المهمة الدقيقة المتمثلة في بناء القدرات ضمن نطاق خدمة شرطة تيمور الشرقية، وذلك بقصد تحويلها إلى مؤسسة قابلة تماماً للمساءلة ومتسلحة بالكفاءة المهنية على الوجه الأكمل.

ويتفق وفدي مع توصية الأمين العام بشأن الاشتراكات المقررة اتقاءً لحدوث فجوة في الموارد المخصصة ولكفالة الاضطلاع دون إبطاء بالمهام الرئيسية للمكوّن المدني في البعثة الخلف. وهذه هي الطريقة التي يظهر بها مجلس الأمن أيضاً أن العاملين في مجالي حفظ السلام وبناء السلام هم حقاً شركاء لا يمكن الفصل بينهم في الجهود المبذولة لإحلال سلام مستدام. بيد أنه سيتعين أيضاً على المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية، المساهمة بنصيب في جهود بناء السلام.

وترتبط احتمالات الأمن والاستقرار على الأمد الطويل ارتباطاً وثيقاً بمسألة المساءلة والمصالحة. لذلك فمن الأهمية بمكان أن يجدد هذا المجلس التزامه بمهمة تقديم المسؤولين عن الجرائم الجسيمة المرتكبة في عام ١٩٩٩ للعدالة على نحو يتمشى مع المعايير الدولية للمحاكمة المنصفة والإجراءات القانونية الواجبة. علاوة على ذلك، من المهم أن تستند دولة تيمور الشرقية المقبلة إلى جذور راسخة من سيادة القانون واحترام حقوق المواطنين. وأود لذلك أن أعرب عن تأييد النرويج الكامل للتوصية بإدراج وجود قوي لحقوق الإنسان ضمن إطار البعثة الخلف.

ولا يمكن تحقيق العدالة الكاملة لشعب تيمور الشرقية إلا حين يقدم للعدالة أيضاً الأفراد المقيمون في إندونيسيا من المشتبه في علاقتهم بالجرائم المرتكبة في تيمور الشرقية. ونرحب في هذا الصدد بإعلان الحكومة الإندونيسية عن بدء المحاكمات في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. بيد أننا لتفادي أي خطر لإضفاء صفة مؤسسية على إفلات عدد من المشتبه فيهم من العقاب، نكرر دعوتنا للسلطات الإندونيسية بتخويل المحكمة المخصصة الولاية اللازمة للمحاكمة على جميع الجرائم الجسيمة المرتكبة في تيمور الشرقية في الفترة من كانون الثاني/يناير وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

وفيما يتعلق بإقامة إدارة مدنية في تيمور الشرقية، يسر النرويج أن تلاحظ استمرار عملية إحلال التيموريين في الأعمال على مدى الشهور الماضية. فبحلول منتصف أيلول/سبتمبر، كانت البعثة قد عيّنت زهاء ٥٠٠ ٩ موظف مدني وكانت نسبة النساء قد ازدادت إلى ٢٥ في المائة من مجموع الموظفين. وبينما نرحب بالتقدم المحرز، نحث البعثة

على مواصلة الجهود التي تبذلها لزيادة عدد النساء الموظفات على جميع المستويات في الإدارة المدنية. ونود أيضاً أن نشدد على ضرورة مواصلة الجهود في مجال تدريب موظفي الخدمة المدنية وبناء قدراتهم.

كذلك من الأمور ذات الأهمية الحيوية لإقرار الأمن واستدامة البيئة في المنطقة المضي في تنمية علاقات قوية وسلمية بين تيمور الشرقية وجمهورية إندونيسيا. إن المصالحة وتعزيز التعاون بين البلدين شرطين أساسيين مسبقين. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا حارا بالاتصالات التي أرسيت فعلا على المستوى السياسي.

ختاما، وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن تيمور الشرقية ستحتاج أيضا إلى مساعدة دولية كبيرة بعد الاستقلال. والنرويج، في هذا الصدد، ملتزمة بالاستمرار في الإسهام بنصيبها. وكوسيلة لمساعدة واستكمال عملية السلام التابعة للأمم المتحدة فمن الأهمية الحاسمة بمكان أن ننتقل بأسرع ما يمكن إلى إطار طويل الأجل للمساعدة الإنمائية. وقد قدر وفد بلادي عاليا المناقشات المتعمقة التي أجريت في هذا الصدد أثناء اجتماع المانحين الذي عقد في كانبرا في حزيران/يونيه، على أمل أن تستمر هذه المناقشات بطريقة مثمرة أثناء اجتماع المانحين الذي سيعقد في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر، والذي ستستضيفه حكومة بلادي.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أرحب بكم بيننا، السيد الوزير، وأن أشكركم على مشاركتكم في هذا الاجتماع. كما أود، من خلالكم، أن أثني على البعثة الايرلندية، وأخص بالذكر منها السفير راين، على تفانيها وعلى الطريقة الكفؤة التي نظمت بها اجتماعاتنا أثناء شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضا أن أرحب بمشاركة السيد الكاتيري رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الثانية، وممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الاجتماع. وأود مرة أخرى أن أرحب بالسيد سيرجيو فيرا دي ميللو وأن أكرر الإعراب عن تقديرنا لقيادته الناجحة.

وما من شك في أن عمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يسمح لنا بأن نتكلم عن قصة من قصص نجاح الأمم المتحدة، التي أسهمت في فوزها بجائزة نوبل. وهذا النجاح ينبغي أن نؤكده بالتزامنا بأن يبلغ وجود الأمم المتحدة ذروته في تيمور الشرقية.

وأود أن أشكركم، السيد فيرا دي ميللو، على بيانكم، وأن أسلط الضوء على بضع نقاط. أولا، كانت الانتخابات إيذانا ببدء اللحظة الحاسمة في العملية التي سيتسلم فيها أبناء تيمور الشرقية بالفعل زمام مستقبلهم. وهذا يملؤنا بزهو ديمقراطي حقيقي، إن جاز لي التعبير على هذا النحو.

ثانيا، إننا الآن بصدد الدخول في مرحلة غاية في الأهمية – وهي الأيام الـ ٢٠٠ المقبلة التي تسبق الموعد المحدد للاستقلال. وهذه الفترة ستفرض طلبات كثيرة على الأمم المتحدة، وستستدعي القيام بعمل شاق من جانب الهيئات المتعددة الأطراف. ولكنها قبل كل شيء، ستفرض التزامات أكبر على التيموريين الشرقيين قبل توليهم المسؤولية الكاملة عن مؤسساتهم الحاكمة. ومن الأساسي، إذن، كفالة أن التنسيق بين كل هذه الجهود، وهو ما ستواصل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية القيام به.

وثمة نقطة أخرى أثارها السيد فيرا دي ميللو، بخصوص الحاجة إلى تطبيق العدالة الواجبة بالنسبة للجرائم التي ارتكبت، وخاصة أكثرها خطورة. وقد استمعنا جميعا في الآونة الأخيرة إلى نداءات بشأن إنشاء محاكم أو آليات مخصصة لضمان محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم. ولهذه الحملة وهذه الحركة الناشطة إنما تؤكد أن مدى أهمية عدم السماح بأي إفلات من العقاب. ومع ذلك، نرى أن

من واجبنا أن نركز جهودنا على تشغيل وتعزيز المؤسسات القائمة وتلك التي ستنشأ في المستقبل. ونرى أنه من الضروري أن يكون هناك توافق تام بين العدالة والمصالحة. وما لم نضمن أن العدالة أخذت مجراها، فلا يمكننا أن نشرع في السير على الطريق المؤدي إلى التعايش الحقيقي. وبالتالي فإن إنشاء لجنة للاستقبال ولجنتين للحقيقة والمصالحة أمر مفيد جدا.

ونوافق أيضا على إنشاء نظم تعمل على نحو جيد وسريع، مثل نظم التفاوض لتخفيف العقوبة بالنسبة لبعض الجرائم. فهذه حالة استثنائية ينبغي إجراء التحقيقات فيها وإصدار الأحكام بأسرع ما يمكن. أما بالنسبة لأخطر الجرائم فإن عمل الإدارة الانتقالية والحكومة المقبلة يكتسي أهمية قصوى كما جاء في تقرير الأمين العام.

وقد تم إحراز تقدم في هذا المجال بما في ذلك الإجراء البارز المتعلق بجريمة الإبادة، والذي يعد مبتكرا بحق. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ونحن بحاجة إلى مستوى عال من التعاون الدولي، مع التركيز على ما قامت به السلطات الإندونيسية وما يجب أن تواصل القيام به.

ووفد بلادي يقر التوصيات الواردة في التقرير المعروض علينا الآن، وبالذات تلك المتعلقة بإنشاء بعثة خلف لحفظ السلام يرأسها الممثل الخاص للأمين العام، وتتألف من عنصر عسكري وعنصر من الشرطة المدنية، وعنصر مدني. ونوافق على أن العنصر المدني سيكون ضروريا لضمان الأداء السليم للحكومة في الفترة التي تعقب الاستقلال مباشرة. ومن الواضح لوفد بلادي أن تمويل العنصر المدني لا يجوز أن يعتمد على التبرعات التي تتناقص، يوما بعد يوم، كما يشير التقرير. وقد لاحظنا أن إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية ستفعل كل ما يلزم لتكييف حجمها وشكلها مع الاحتياجات القائمة، وتكون قادرة على الانتقال بشكل سلس إلى وجود للأمم المتحدة في فترة ما بعد الاستقلال. ومن الواضح أن ولاية إدارة الأمم المتحدة المؤقتة سيتعين تمديدها إلى حين إعلان استقلال تيمور الشرقية.

وأخيرا أقول إننا مقتنعون بأن التقليص المتعجل والسابق لأوانه للوجود الدولي هناك يمكن أن تترتب عليه آثار مزعزعة للاستقرار بالنسبة لمستقبل هذا البلد الجديد. ونحن لا نريد أن تكون البداية سيئة. ولا بد من أن تحصل تيمور الشرقية على الدعم الذي تحتاجه حتى تخرج إلى الوجود دولة جديدة وقادرة تماما على الانضمام إلى أسرة الأمم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يزال على قائمتي عدد من المتكلمين. وبموافقة أعضاء المجلس، سأعلق الجلسة الآن، وسيستأنف المجلس مناقشته لهذا البند الساعة الثالثة عصرا.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.